الإنتربول

التقرير السنوي لعام 2016

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

المحتويات

توطئة بقلم الأمين العام	2
1- الجريمة السيبرية	4
2- الإرهاب	10
3- الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	16
4- أمن الحدود	22
5- الاتجار	28
6- عائدات الجريمة	34
7- الإصلاحات في مجال معاملة البيانات	40
8- المالية	42

الإنتربول في أسطر

شبكة عالمية

190 بلدا عضوا

المكاتب المركزية الوطنية

لكل بلد عضو مكتب مركزي وطني. تربط هذه المكاتب أجهزة الشرطة الوطنية في ما بينها وتشكل الشبكة العالمية للإنتربول.

المقر الرئيسي

ليون (فرنسا)

مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار

سنغافورة

المكاتب الإقليمية

- الأرجنتين (بونس آيرس)
- الكاميرون (ياوندي
- كوت ديفوار (أبيدجان)
- السلفادور (سان سلفادور)
- كينيا (نيروبي)
- مكتب الاتصال في تايلند (بانكوك)
- زمبابوي (هراري)

مكاتب الممثلين الخاصين

- الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا)
- الاتحاد الأوروبي (بروكسل)
- الأمم المتحدة (نيويورك)

برامج مكافحة الجريمة

الجريمة السيبرية

جعل الفضاء السيبري آمنا للجميع من خلال منع الهجمات السيبرية والتحقيق فيها.

مكافحة الإرهاب

مساعدة البلدان الأعضاء في منع الأنشطة الإرهابية وتعطيلها من خلال تحديد هوية الأفراد والشبكات والأتباع.

الجريمة المنظمة والناشئة

استهداف الشبكات الإجرامية الدولية وتعطيلها؛ وتحديد التهديدات الإجرامية وتحليلها والتصدي لها.

القدرات

I-24/7

منظومة مأمونة للاتصالات العالمية.

قواعد البيانات الجنائية

البيومترية، والاسمية، ووثائق السفر المسروقة والمفقودة، والأعمال الفنية المسروقة، والأسلحة النارية، والمركبات الآلية، والأطفال ضحايا الاعتداءات.

النشرات

إنذارات دولية تتيح لأجهزة الشرطة في البلدان الأعضاء تقاسم المعلومات الهامة ذات الصلة بالجريمة والمتعلقة بالأشخاص المطلوبين أو المفقودين، والمجرمين المعروفين، وتهديدات السلامة العامة، وأساليب الجريمة.

الدعم في مجال الأدلة الجنائية

بصمات الأصابع، والبصمة الوراثية، وتحديد هوية ضحايا الكوارث.

مركز العمليات والتنسيق

يقدم المساعدة الميدانية على مدار الساعة للبلدان الأعضاء في عدة لغات.

أفرقة الدعم

توفد إلى البلدان الأعضاء لتقديم مساعدة عاجلة على الأرض في مجال التحقيقات أو في أعقاب كارثة.

الحوكمة

الجمعية العامة

هي الهيئة العليا للمنظمة. تضم مندوبين من كل بلد عضو وتتخذ القرارات المتعلقة بالسياسات والموارد وأساليب العمل والتمويل والأنشطة والبرامج.

اللجنة التنفيذية

تنتخبها الجمعية العامة ويرأسها رئيس المنظمة. تقدم الإرشادات والتوجيهات للمنظمة وتشرف على تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

الأمانه العامة

تقع الأمانة العامة في ليون (فرنسا) وتعمل على مدار الساعة، طيلة أيام السنة. وتشمل المقر والمكاتب الإقليمية ومجمّع الإنتربول العالمي للابتكار ومكاتب الممثلين الخاصين. يدير الأمين العام العمليات اليومية للمنظمة انطلاقا من الأمانة العامة، بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية.

الإنتربول

التقرير السنوي
لعام 2016

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

توطئة بقلم الأمين العام

يسرّني أيما سرور أن أقدم التقرير السنوي لعام 2016، وهي سنة حققنا فيها معا إنجازات كبرى للنهوض بالمنظمة.

فبرامجنا الثلاثة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة السيبرية والجريمة المنظمة والناشئة وجّهت خطواتنا، بينما كفلت الاستراتيجيات الشاملة التي وُضعت لكل من هذه البرامج مسارا لعملنا منسقا ومركّزا وفعالا.

ونجمت عن أسلوب العمل الجديد هذا نتائج إيجابية أتاحت للإنتربول مواجهة أحدث التحديات التي تعترض إنفاذ القانون مواجهةً مباشرة فور ظهورها، ولا سيما مكافحة أكثر الجرائم إثارة للقلق على الصعيد العالمي مثل تهريب المهاجرين وسفر المقاتلين الإرهابين الأجانب، وسائر التهديدات العالمية الكبرى من قبيل الجريمة السيبرية.

وهذا العام، انضم الإنتربول إلى التحالف الدولي ضد داعش من أجل دعم الجهود الدولية المبذولة لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب، فأصبح لهذا التحالف مناصر قوي ولا غنى عنه في مجال العمل الشرطي على الصعيد الدولي.

وفي عالمنا المترابط، أضحت الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنون بمثابة أركان متضامنة معا يتزايد اتكال الواحد منها على الآخر لتوفير الأمن.

ولأن الشرطة لا يمكنها مكافحة الجريمة السيبرية بمفردها ولا بد لها من الاستفادة من موارد وخبرات القطاع الخاص، وقّعت المنظمة اتفاقات تعاون رسمية مع العديد من الشركاء في هذا القطاع من أجل اتخاذ إجراءات منسقة عبر القطاعات للتصدي لمرتكبي الجريمة السيبرية.

وبالمثل، ساعدت الجهود المنسقة التي بذلناها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تحقيق نتائج إيجابية خلال العام، وأحرزت عمليات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وملاحقة الأشخاص المطلوبين الفارّين، ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي على الأطفال والجريمة البيئية والجريمة السيبرية تقدما ملحوظا على صعيد مواجهة الشبكات الإجرامية المتورطة فيها.

وارتبطت الأنشطة المهمة الأخرى التي اضطلعنا بها في عام 2016 بمبادرة الإصلاح الجارية INTERPOL 2020. فقد كيّفنا استراتيجية المنظمة إزاء جمع الأموال للتركيز على المصادر الحكومية، وأجرينا مع البلدان الأعضاء في جميع المناطق مشاورات جوهرية عن طبيعة الدعم والخدمات التي تود أن يوفرها الإنتربول.

وما كانت هذه الإنجازات لتتحقق لولا الالتزام المستمر والجماعي لموظفي مكاتبنا المركزية الوطنية، ورئيس المنظمة وأعضاء اللجنة التنفيذية، وموظفي الأمانة العامة والمكاتب الإقليمية ومكاتب الارتباط.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انتخبت الجمعية العامة للمنظمة في دورتها المنعقدة في بالي السيد مينغ هونغوي من الصين رئيسا للإنتربول. وسيكفل تعاوني الوثيق مع الرئيس مينغ أن نحقق معا رؤيتنا المشتركة لدور الإنتربول في بلورة العمل الشرطي الدولي والأمن العالمي. ونحن إذ نواصل مسيرة التكيف والتعاون والابتكار، نتطلع إلى الاستفادة من الإنجازات التي حققتها المنظمة في عام 2016 وتوطيد دورها الريادي في التعاون الشرطي الدولي باعتبارها محفّزا ومحركا للتغيير ومنظمةً طليعية رائدة في يومنا هذا.

يورغن شتوك
الأمين العام

.1

الجريمة السيبرية

تغلغل الإنترنت في حياتنا اليومية بجميع جوانبها تقريبا وأصبح أداة لا غنى عنها نستخدمها لأداء أعمال كثيرة كالاتصالات وأنشطة التعليم والتسوق والخدمات المصرفية. ويسّر الإنترنت أيضا، في الوقت نفسه، ارتكاب مجموعة جديدة من الأنشطة الإجرامية إذ أتاح للمجرمين السيبريين استغلال المنظومات الهشة والأفراد الضعفاء في أي مكان في العالم، بصرف النظر عن موقعهم. ولم تعد الحدود المادية والافتراضية كافية لاحتواء هؤلاء المجرمين أو الحد من آثار جرائمهم.

وأما الجريمة السيبرية والجرائم التي يسهّل الإنترنت ارتكابها، سواء اشتملت على الابتزاز أو التسلل أو وقف الخدمة، فيوجد منها على ما يبدو مجموعة لا حصر لها تشكل تهديدا خطيرا للأفراد والشركات والقطاع العام والسلطات الحكومية معا. وبرزت ظاهرة على وجه الخصوص تحولت تدريجيا إلى تهديد كبير، ألا وهي "الجريمة السيبرية كخدمة". وفي سياق هذه الظاهرة، يقوم أفراد من ذوي الخبرة في مجال التكنولوجيا بإعداد الأدوات والبرمجيات الخبيثة اللازمة لتنفيذ اعتداءات ثم يبيعون هذه الوسائل إلى مَن يدفع أعلى الأسعار، تاركين لغيرهم أمر تنفيذ الاعتداءات بدلا منهم. ومن أكثر منتجات الجريمة السيبرية المطروحة في السوق للشراء شعبيةً أدوات مثل برمجيات انتزاع الفدية، التي تحجب عن الضحايا إمكان الوصول إلى بياناتهم وتجري مطالبتهم في الوقت نفسه بدفع فدية مقابل فك التشفير. وقد أدى تطور الجريمة السيبرية كخدمة إلى تضييق الفجوة بين الهواة والخبراء من مرتكبي الاعتداءات، وتحويل أي مستخدم للإنترنت إلى مجرم سيبري محتمل.

ويتسع انتشار أنواع معينة من الجرائم السيبرية في مختلف المناطق. ففي أوروبا، أدى اتساع نطاق التجارة الإلكترونية ونظم الدفع دون تماسّ إلى خلق فرص للمجرمين للانخراط في أنشطة احتيال في مجال بطاقات الدفع بدون الاستخدام المادي للبطاقة؛ وأما في أفريقيا فيستغل المجرمون السيبريون في معظم الأحيان انتشار استخدام البرمجيات المقرصنة لسهولة تعديلها وإمكان جعلها عرضة للاعتداءات السيبرية. وآسيا هي المنطقة الأكثر استهدافا من قبل المجرمين السيبريين، الأمر الذي أوقع خسائر اقتصادية فادحة. ومع استمرار المنطقة في الاضطلاع بدور رئيسي في السوق الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تزداد هذه التهديدات السيبرية.

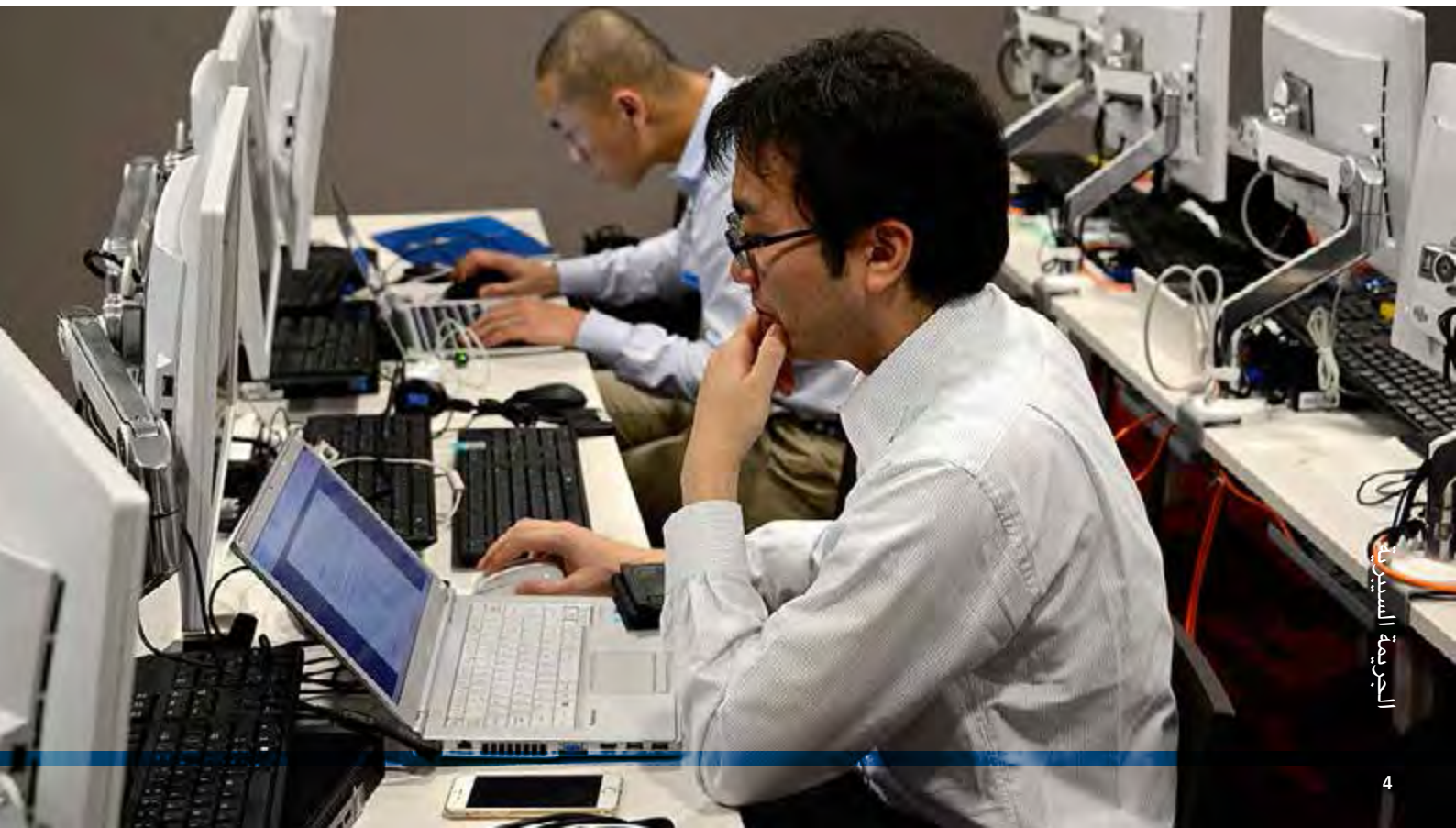

شبكة الإنترنت السرية

يستغل المجرمون شبكة الإنترنت السرية بشكل متزايد للاضطلاع بأنشطة غير مشروعة. ولمساعدة أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء في المنظمة، قدم الإنتربول تدريبا متخصصا على التحقيقات عبر الإنترنت، والأدلة الجنائية الرقمية، وإساءة استخدام العملات الافتراضية، وتحليل البيانات، والتحديات القانونية، والتعاون الدولي.

تحدٍ في مجال الأمن الرقمي

"أمامك 52 ساعة لتحديد هوية أحد المبتزين يطلب فدية قدرها 10 000 بيتكوين."

تلك كانت المهمة التي طُلب أداؤها، في سياق تحدي الإنتربول للأمن الرقمي – وهو الأول من نوعه – وفي سباق مع الزمن، من 64 محققا في مجال الجريمة السيبرية وخبيرا في الأدلة الجنائية الرقمية من 26 بلدا اجتمعوا في أفرقة لحل سيناريو معقد لجريمة سيبرية وجمع ما يكفي من أدلة لملاحقة الجناة.

وكان على الأفرقة تحديد هوية مرتكب الابتزاز باستخدام تقنيات تحقيق متخصصة متكيفة مع بيئة إلكترونية، واستخراج الأدلة من أجهزة رقمية، وعرض قضيتهم أمام محكمة وهمية. وأثناء هذا التحدي، قدم أخصائيون من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية عروضا إيضاحية ودورات تدريبية عملية عن الأدلة الجنائية الرقمية والتحقيقات الإلكترونية ذات الصلة.

"تتحول شبكات الإنترنت السرية بسرعة إلى المكان التجاري المفضل لشبكات الجريمة المنظمة وللجناة من الأفراد لأداء أنشطة غير مشروعة، والعملات الافتراضية – وبصفة رئيسية البيتكوين – هي الوسيلة المفضلة لدفع ثمن هذه الخدمات الإجرامية"

سيلفينو شليكمان جونيور،
مدير إدارة مكافحة الجريمة السيبرية في الإنتربول

العملات الافتراضية

يتزايد استخدام المجرمين للعملات الافتراضية مثل بيتكوين لتوفير مستوى من الطابع الغفل لأنشطتهم غير المشروعة. ويشارك الإنتربول في العديد من المشاريع لإيجاد حلول واقعية للتحديات التي تفرضها العملات الافتراضية على أجهزة إنفاذ القانون.

مشروع Titanium، برعاية البرنامج الإطاري للمفوضية الأوروبية للبحوث والابتكار Horizon 2020. والإنتربول جزء من هذا التحالف بين القطاعين العام والخاص بشأن "أدوات التحقيق في المعاملات في الأسواق السرية"، الذي يهدف إلى:

- توفير أدوات وتكنولوجيا جديدة لأجهزة إنفاذ القانون من أجل التحقيق في الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي تنطوي على عملات افتراضية وأسواق سرية؛
- اختبار الأدوات الجديدة مع الجهات المعنية بإنفاذ القانون؛
- إعداد مناهج تدريب وبرامج وتمارين مشتركة لتسهيل وضع الأدوات والتكنولوجيا الجديدة موضع التطبيق.

نظام تحليل بيتكوين - يقوم الإنتربول بإعداد نظام تحليلي لأجهزة إنفاذ القانون التي تحقق في معاملات وعناوين بيتكوين. واستنادا إلى الدروس المستفادة فيما يتعلق باحتياجات الشرطة في التحقيق في العملات الافتراضية، سيساعد النظام المقترح الشرطة على إجراء التحليلات ويسهل الجمع بين منهجيات التحليل التي توفر ما يلي:

- معلومات إحصائية تتعلق بعناوين بيتكوين؛
- رسوم بيانية تمثل الصلة بين المعاملات والعناوين المختلفة؛
- تحديد مسارات المعاملات؛
- تجميع عناوين بيتكوين المختلفة في حسابات فردية أو "محفظات".

تقارير الأنشطة السيبرية

لمساعدة البلدان الأعضاء على كشف أحدث التهديدات السيبرية ومواجهتها، يعدّ الإنتربول مجموعات استخباراتية تدعى تقارير الأنشطة السيبرية. تتضمن هذه التقارير معلومات يمكن اتخاذ الإجراءات بالاستناد إليها تتعلق بالجهات الفاعلة في مجال الجريمة السيبرية وبالبنية التحتية. وفي عام 2016، جرى تعميم 36 تقريرا من تقارير الأنشطة السيبرية هذه على أكثر من 30 بلدا في العالم بشأن مسائل تتعلق في جملة أمور بشبكات البرمجيات الخبيثة، وتعطيل البريد الإلكتروني للشركات، والأدوات التي تستغل نقاط الضعف في الأنظمة الحاسوبية، والاستخبارات الموجهة لدعم التحقيقات الوطنية الجارية.

رسوم بيانية – الاحتيال المالي: اعتقال "مايك"

في تموز/يوليو، أدت عملية مشتركة بين الإنتربول ولجنة الجريمة الاقتصادية والمالية النيجيرية إلى القبض على "مايك" في نيجيريا، وهو الزعيم المزعوم لشبكة إجرامية دولية ارتكبت آلاف عمليات الاحتيال بالبريد الإلكتروني التي شملت أكثر من 60 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأوقعت ضحايا في جميع أنحاء العالم.

أضواء على بلدان أعضاء

إن تبعات الجريمة السيبرية على أفريقيا تشتد تفاقما؛ فقد ألحقت الهجمات الإلكترونية على بلدان هذه القارة في عام 2016 خسائر لا تقل عن 2 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولمواجهة هذا التهديد المتزايد، تتولى رواندا قيادة مكافحة الجريمة السيبرية والجرائم التي تيسر التكنولوجيا ارتكابها. وفي آب/أغسطس، بدأ تشييد مركز إقليمي لمكافحة الجريمة السيبرية سيقوم بتنسيق التحقيقات في شرق أفريقيا بشأن الجريمة السيبرية المتطورة والجرائم التي تيسر التكنولوجيا ارتكابها مثل الإرهاب والاتجار وغسل الأموال. وسيقيم المركز علاقات وثيقة بمقر الأمانة العامة للإنتربول في ليون (فرنسا) ومجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة.

وبناء على طلب الشرطة الوطنية الرواندية، قدم الإنتربول دورة تدريبية بهذا الشأن لأفراد إنفاذ القانون في أنحاء أفريقيا كافة. وشمل تمرين Cyber Tracks ورشة عمل ومحاكاة لتحقيقات جنائية دولية تركز على جوانب الاتجار بالبشر التي تيسّر الإنترنت ارتكابها، وهي إحدى الشواغل الرئيسية في مجال الجريمة في المنطقة.

تدريب على التحقيقات الرقمية

تشتمل التحقيقات في الجريمة السيبرية على عناصر كثيرة مختلفة أكثر من التحقيقات في الجرائم "التقليدية"، وتتطلب مهارات تقنية مختلفة لا تتوفر دائما لدى أجهزة الشرطة. ولسد هذه الثغرة في المعارف، نظم الإنتربول 12 دورة تدريبية في عام 2016 استفاد منها أكثر من 530 مشاركا في أنحاء العالم. وركزت هذه الدورات في جملة أمور على مهارات التحقيق الرقمي لمواجهة الاعتداءات بالبرمجيات الخبيثة وبرمجيات انتزاع الفدية، وأسواق الشبكة السرية غير المشروعة، واستخدام البرامج الحاسوبية لكشف واستغلال نقاط الضعف في الأنظمة المعلوماتية.

اتفاقات شراكة جديدة

ليس في مقدور الشرطة منفردةً مكافحة الجريمة السيبرية بل عليها ضم مواردها وخبراتها إلى موارد وخبرات شركاء من القطاع الخاص. وفي عام 2016، وقّع الإنتربول اتفاقات تعاون رسمية مع عدة شركاء من هذا القطاع:

- Barclays
- Cellebrite
- The Netherlands Organisation for Applied Scientific Research – TNO (المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية)

نشاط إجرامي ذو صلة

الاعتداء الجنسي على الأطفال جريمة تحدث في العالم الفعلي وضحاياها حقيقيون ومرتكبوها حقيقيون. ولكن هذه الجريمة غالبا ما تنتقل إلى العالم الافتراضي حيث يتبادل الجناة عبر الإنترنت صورا أو أشرطة فيديو عن الاعتداءات. وحتى بعد انتهاء الاعتداء في العالم الفعلي، لا ينفك ضحاياه يقعون ضحايا له في العالم الافتراضي مع انتشار الأدلة على ارتكابه في جميع أنحاء العالم.

ومن خلال قاعدة بيانات الإنتربول الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع تحميل ومقارنة صور اعتداء جنسي على أطفال لتحديد الضحايا والجناة. وقد أمكن تحديد هوية زعيم شبكة اعتداء جنسي على الأطفال في اليابان بعد أن قام المحققون في الدانمرك وأستراليا بتحميل مقاطع فيديو لضحية اعتداء غير معروفة في قاعدة البيانات المذكورة. وأشار تحليل الصور، بما في ذلك الزي المدرسي للطفل، إلى اليابان باعتبارها الموقع المحتمل للاعتداء. وباستخدام هذه المعلومات، كشفت الشرطة اليابانية شبكة الاعتداء، واعتقلت زعيمها وأربعة من أعضائها.

وفي عام 2016، اعتمد فريق الإنتربول المتخصص المعني بمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال مجموعة من المبادئ التوجيهية الرامية إلى وقف موجة إعادة الإيذاء. وهذه المبادئ التوجيهية الموجهة لأجهزة إنفاذ القانون توضح الآلية المناسبة واللغة المقترح أن تستخدمها الشرطة عند الكشف لوسائل الإعلام عن حالات اعتداء جنسي على الأطفال لضمان عدم إفشاء هويات الضحايا، مما يقلل من احتمال تعرضهم لمزيد من الإيذاء.

الجريمة السيبرية

الإرهاب

على الرغم من أن الشرق الأوسط (العراق وسوريا) وجنوب آسيا (أفغانستان وباكستان) وغرب أفريقيا (نيجيريا) هي أكثر المناطق عرضة للإرهاب، فإن هذا التهديد الذي يتحكم فيه إلى حد بعيد تنظيم القاعدة وما يسمى بالدولة الإسلامية يطال وسيظل يطال كل مناطق العالم تقريبا. غير أن تنامي تنظيم الدولة الإسلامية أدى إلى قيام جماعات إرهابية إسلامية أو إعادة تأكيد جماعات أخرى لوجودها، بما في ذلك تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مما أسفر عن تجدد الهجمات الإرهابية في هاتين المنطقتين.

وبينما يدفع التحرك الدولي هذه المجموعة بشكل متزايد إلى خارج معاقلها، يتزايد القلق من التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون إلى بلدانهم الأصلية. ومن المتوقع أن يعود المقاتلون الأجانب بأعداد كبيرة إلى أوطانهم في غرب أوروبا (ألمانيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة)، وروسيا، وتركيا وجنوب شرق آسيا (إندونيسيا والفلبين). ويطرح ذلك مخاطر أمنية على أفراد إنفاذ القانون لأن هؤلاء المقاتلين قد يستخدمون مهاراتهم القتالية المكتسبة حديثا لتنفيذ اعتداءات في بلدانهم.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة يؤدي أيضا دورا هاما في تأجيج نار النزاعات في مناطق عديدة. فالأسلحة من ليبيا أعطت إمكانات للجماعات الإرهابية والمتشددين في غرب أفريقيا المجاورة، في حين وصلت الأسلحة من البلقان في نهاية المطاف إلى أيدي فصائل مختلفة متورطة في النزاعات في العراق وسوريا واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، كُشف عن صلات هامة بين مرتكبي الاعتداءات الإرهابية في أوروبا والعدد الهائل من الأسلحة غير المشروعة من البلقان التي تُنقل بحرية في جميع أنحاء المنطقة، مما أثار مخاوف جدية من إمكان حصول المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين على هذه الأسلحة لارتكاب المزيد من الهجمات في أوروبا.

البيانات البيومترية

إن عدم كفاية تبادل البيانات البيومترية بشأن الإرهابيين على الصعيد الدولي يسبب ثغرة أمنية يُحتمل أن تكون خطيرة، يمكن للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين استغلالها للسفر بدون أن تُكشف هوياتهم. فعندما يجري تقاسم الخصائص البيومترية الفريدة المحددة للهوية، مثل بصمات الأصابع والبصمة الوراثية، على الصعيد العالمي ويتم تزويد أفراد الشرطة في خط المواجهة بها، يمكنهم التعرف بسهولة أكبر على الإرهابيين المعروفين والمحتملين ومنعهم من السفر.

واعتمدت البلدان الأعضاء في الدورة الـ 85 للجمعية العامة للإنتربول التي عقدت في بالي (إندونيسيا) قرارا لتعزيز تبادل المعلومات البيومترية بهدف التصدي لحركة الإرهابيين. وشدد القرار على الضرورة الملحة للتصدي لهذا التهديد، وحث البلدان على جمع وتبادل البيانات البيومترية بانتظام عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الإنتربول، واستخدام قدرات الإنتربول في مجال العمل الشرطي للتحقق من هذه البيانات بمقارنتها بالمعلومات المسجلة في قواعد البيانات العالمية للمنظمة.

وفي عام 2016، قام الإنتربول بتحديث منظومة التبيّن الآلي لبصمات الأصابع لديه للتمكن من معاملة عمليات البحث عن بصمات الأصابع بشكل أسرع. ويمكن للمنظومة الآن معاملة عدة آلاف من عمليات البحث يوميا، وهي زيادة كبيرة مقارنة بحفنة المئات التي كان يمكن معاملتها قبل التحديث، وفي الوقت نفسه توفير رد للبلدان الأعضاء في غضون دقائق.

وتحديد الأصوات أثناء المكالمات الهاتفية وعلى الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي كفيل أيضا بمساعدة الشرطة في تحديد هوية المجرمين وتعقّبهم. ويشارك الإنتربول في المشروع المتكامل لتحديد هوية الشخص من صوته، الذي يقوده الاتحاد الأوروبي والذي يبحث هذا النوع الجديد من القدرات في العمل الشرطي. وفي خلال عملية شرح وبرهنة، نجح النظام قيد التطوير في عزل ومطابقة تسجيلات صوتية فردية مستخرجة من شبكات التواصل الاجتماعي باستخدام عوامل أساسية لتحديد الهوية مثل الجنس والعمر واللغة واللكنة.

سمات المقاتلين الإرهابيين الأجانب

في نهاية عام 2016، تمكنت البلدان الأعضاء من الاطلاع على بيانات تتعلق بأكثر من 13 300 من المقاتلين الإرهابيين الأجانب تبادلها ما يقرب من 60 بلدا عن طريق الإنتربول، وذلك لإجراء التحقيقات والتحقق من المعلومات والتدقيق في الهويات على الحدود. وعامل الإنتربول أيضا آلاف السجلات الإضافية لأغراض التحليل من أجل توفير خيوط تحقيق لأجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع.

البلدان الأعضاء

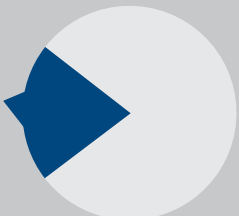

60
عدد البلدان الأعضاء المشاركة

13 300
عدد المقاتلون الإرهابيون الأجانب

الإرهاب

خطة فعالة لمكافحة الإرهاب

يورغن شتوك، الأمين العام للإنتربول

”الاطلاع على المعلومات من الخارج أمر لا بد منه إذا أردنا توثيق شبكة الأمن لمنع الإرهابيين من التحرك بحرية والتضييق على شبكات الدعم الخاصة بهم.“

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب واجتماع التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، كانون الثاني/يناير 2016

”لقد عززنا وظيفة التحليل الجنائي المركزية لدينا للمساعدة في الإنذار المبكر بالأعمال الإرهابية ومنعها.“

مؤتمر القمة للأمن النووي، نيسان/أبريل 2016

”لا تزال هناك ثغرات خطيرة في الجهود العالمية للتدقيق في هويات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما من خلال المقارنة بالمعلومات المسجلة في قواعد بيانات الإنتربول، ولا يزال تبادل المعلومات مجزأ جدا في وقت نحتاج فيه إلى تمكين الشرطة على الخطوط الأمامية.“

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر 2016

”إن تبادل المعلومات وبناء القدرات وتوفير الخدمات بشكل ملموس على الصعيد الإقليمي هي الركائز التي تقوم عليها استراتيجية الإنتربول لمكافحة الإرهاب.“

”في جميع أنحاء العالم، تتضاءل إمكانية توقع الاعتداءات .... ويقتضي ذلك اتخاذ القرارات بسرعة أكبر في الخطوط الأمامية وعلى الحدود.“

الاجتماع الوزاري المتعلق بمكافحة حركة الإرهاب عبر الحدود، آب/أغسطس 2016

الشركاء

الإنتربول ينضم إلى التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية

دعما للجهود الدولية الرامية إلى احتواء تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووقف تمويل الإرهاب، انضم الإنتربول في عام 2016 إلى التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وإذ تقف الشرطة على الخطوط الأمامية في المعركة ضد الإرهاب، يضيف الإنتربول إلى التحالف الذي يضم 73 بلدا ومنظمة دولية عنصرا حاسما من عناصر العمل الشرطي الدولي إذ يعمل بمثابة قناة لتبادل المعلومات بين مناطق النزاع والشرطة في جميع أنحاء العالم.

وفي الاجتماع الوزاري لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية الذي عُقد في واشنطن في تموز/يوليو، أشار الأمين العام يورغن شتوك إلى ضرورة تكرار تجربة التعاون مع وزارة الدفاع الأمريكية والمكتب المركزي الوطني للإنتربول في واشنطن العاصمة – الذي جرى في سياقه تحويل المعلومات التي لم تعد سرية من ساحات القتال في العراق وأفغانستان إلى أدلة تحقيق لا تقدر بثمن في الخارج – من أجل إنجاح التحقيقات بشأن تنظيم الدولة الإسلامية والمجموعات التابعة لها في العالم أجمع.

قرار الأمم المتحدة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/71/L.17 الذي يدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والإنتربول في التصدي للإرهاب – بما في ذلك منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب – والجريمة عبر الوطنية بجميع أشكالها. ويشجع القرار كذلك على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والإنتربول لمساعدة البلدان على استخدام قدرات الإنتربول في مجال العمل الشرطي استخداما فعالا.

"إن التعاون بين الأمم المتحدة والإنتربول في مجالات الجريمة هذه أمر أساسي للمساعدة في إحلال السلام والاستقرار في العالم وتحقيق أهدافنا المشتركة."

يورغن شتوك
الأمين العام للإنتربول

الأعمال الإرهابية المرتكبة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وبالمتفجرات

يشكل الإرهاب المشتمل على مواد CBRNE مصدر قلق عالمي إذ تسعى الجماعات الإرهابية إلى الحصول على هذه المواد بقصد التسبب في إصابات جماعية. ويساعد الإنتربول البلدان الأعضاء في تحديد هذه التهديدات ومنع وقوعها بتوفير دورات تدريبية متخصصة. وفي عام 2016، شملت هذه الدورات حلقة عمل بشأن الإرهاب البيولوجي موجهة لأفراد إنفاذ القانون العراقيين بشأن تقييم المخاطر، وتدابير الأمن البيولوجي، واستخدام معدات الكشف؛ وتدريبا موجها لأفراد الشرطة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على كيفية التحقيق بشكل آمن في مسرح جريمة إشعاعية؛ وتمرينا يحاكي الواقع في الأردن لتشجيع قيام تحرك مشترك بين عدة وكالات لمواجهة حوادث الإرهاب البيولوجي.

1 300 عدد المشاركين في دورات التدريب على مكافحة مواد CBRNE، التي نظمها الإنتربول في أنحاء العالم

التحليل والإجراءات

إن التحليل الجنائي الواضح والموجز الذي يُجرى في الوقت المناسب هو عنصر حاسم في مكافحة الإرهاب. وفي عام 2016، أصدر الإنتربول 20 تقريرا تحليليا عن مواضيع متصلة بالإرهاب شملت في جملة أمور سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتهديدات الأسلحة الكيميائية وتمويل الإرهاب والاتجاهات الإقليمية.

غير أن التحليل وحده لا يكفي بل يجب دعمه بإجراءات ميدانية محددة الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، نفذ الإنتربول في عام 2016 عمليات شرطة لمكافحة الإرهاب وعمليات تدريب ميدانية في أفريقيا والأمريكتين وآسيا وأوروبا.

نشاط إجرامي ذو صلة

يمكن لتدفق الأسلحة النارية غير المشروعة بين المناطق أن يساعد في إذكاء نار الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى. ومع تزايد المخاوف من الاتجار بالأسلحة من منطقة البلقان إلى أوروبا لاستخدامها في اعتداءات إرهابية، نسق الإنتربول في نيسان/أبريل عملية لتحديد حركة الأسلحة هذه ووقفها من خلال عمليات تفتيش محددة الهدف عند معابر الحدود الرئيسية ومسالك المرور والمناطق الساخنة الأخرى في البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، وصربيا، وكرواتيا.

وأثناء عملية Balkan Trigger، جرى اعتراض حوالى 43 000 شخص في ستة بلدان في المنطقة، وأجري أكثر من مليوني عملية تدقيق مقارنةً بقواعد بيانات الإنتربول بما في ذلك قواعد بيانات الأشخاص المطلوبين، ووثائق السفر المسروقة والمفقودة، والمركبات الآلية المسروقة. وأسفرت الإجراءات التي استمرت 48 ساعة عن 14 عملية اعتقال ومصادرة نحو 40 سلاحا ناريا وستة كيلوغرامات من المتفجرات و11 قنبلة يدوية و1 300 قطعة ذخيرة.

أضواء على بلدان أعضاء

لإلحاق أبلغ الأضرار، المادية والنفسية على حد سواء، غالبا ما يخطط الإرهابيون لتنفيذ اعتداءات أثناء الفعاليات التي تشارك فيها حشود كبيرة من الناس، مثل الحفلات الموسيقية أو الأحداث الرياضية. وقد واجهت فرنسا والبرازيل هذا الخطر في عام 2016 عندما استضافت الأولى بطولة الاتحاد الأوروبي لكرة القدم لعام 2016، والثانية دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين. وطلب كلا البلدين دعم أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى للمساعدة في الحفاظ على أمن المباريات والمشاهدين.

وهذه الأفرقة التي أوفدت إلى باريس خلال بطولة الاتحاد الأوروبي لكرة القدم لعام 2016 وإلى ريو دي جانيرو خلال دورة الألعاب الأولمبية، ساعدت في إجراء عمليات تدقيق في الأفراد بمقارنة بياناتهم بقواعد بيانات الإنتربول العالمية، بما في ذلك قاعدة بيانات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ووثائق السفر المسروقة والمفقودة، وبصمات الأصابع، والأشخاص المطلوبين على الصعيد الدولي. كذلك كان مركز العمليات والتنسيق في الإنتربول، الذي يعمل على مدار الساعة، على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة إضافية في الحالات الطارئة. وفي إطار الشبكة الأمنية التي وُضعت لحماية الألعاب، أجرت البرازيل يوميا ما متوسطه مليون عملية تدقيق في قاعدتي بيانات الإنتربول للأشخاص المطلوبين ولوثائق السفر المسروقة والمفقودة، الأمر الذي جعل هذا البلد واحدا من أكثر مستخدمي هذه القواعد في العالم في عام 2016.

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

شهد عام 2016 مستويات غير مسبوقة من الهجرة على الصعيد العالمي رداً على عدة عوامل منها النزاعات المستمرة والفقر وعدم الاستقرار السياسي. وفي أكبر تدفق للمهاجرين، دخل أوروبا نحو 365 000 مهاجر، معظمهم من الشرق الأوسط وأفريقيا، سافروا برا عبر البلقان وأوروبا الشرقية أو بحرا من تركيا وشمال أفريقيا. وكانت هذه الطرق محفوفة بالمخاطر فلقي ما يقرب من 4 700 مهاجر حتفهم أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر في عام 2016.

وسارعت شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى الاستفادة من الأزمة لكسب المال. وتُظهر التقارير أن الغالبية العظمى من المهاجرين يقرون بأنهم دفعوا أموالا مقابل تسهيل حركتهم. ولا تزال أساليب التهريب التقليدية، مثل الإخفاء واستخدام الوثائق المزورة ووسائل النقل الخطيرة شائعة في جميع أنحاء العالم، بدون إيلاء اهتمام يُذكَر لسلامة المهاجرين الضعفاء.

وترتبط ارتباطا وثيقا بما تقدم مسألة الاتجار بالبشر، وهي شكل من أشكال الجريمة المنظمة الدولية يشتمل على مليارات الدولارات ويطال جميع مناطق العالم. وفي معظم الحالات، يجري الاتجار بالنساء والرجال والأطفال بين الأقاليم والبلدان من أجل استغلالهم جنسيا وإرغامهم على العمل بالسخرة. وفي الواقع، أدت أزمة اللاجئين إلى تفاقم الوضع الهش للعديد من العمال ذوي المهارات المتدنية في مناطق مثل الشرق الأوسط، مما جعلهم أكثر عرضة للاتجار.

وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من اهتمام عامة الناس في عام 2016 تركز على الهجرة إلى أوروبا، كان الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين مصدر مخاوف أمنية بالغة في آسيا أيضا. فقد شهدت إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند تدفق مهاجرين من الأقليات يدفعون غالبا لشبكات تهريب المهاجرين لتدبر أمر نقلهم. ويطال الاتجار بالبشر بشكل متزايد قطاع صيد الأسماك في جنوب شرق آسيا حيث يقوم بعض مشغلي السفن باستغلال عدم إنفاذ الأنظمة بشكل صارم لإبقاء العمال في ظروف شبيهة بالعمل القسري. وقد أفيد بحصول العديد من الاعتداءات الجسدية، وبفرض ساعات مفرطة من العمل، وبالحرمان من الطعام.

عملية Infra Hydra

طلب الإنتربول مساعدة الجمهور لتحديد مكان فارّين ضالعين في تهريب المهاجرين. وعملية Infra Hydra، وهي عملية عام 2016 في سلسلة عمليات Infra السنوية (العثور على فارّين مطلوبين على الصعيد الدولي وتوقيفهم – النشرات الحمراء) التي ينفذها الإنتربول، استهدفت 180 فارّا مطلوبا من 31 بلدا، وجرى تعميم تفاصيل عن 10 منهم في نداء موجه إلى العموم.

وقام أفراد شرطة مختصون في شؤون الفارين والهجرة من 24 بلدا بالعمل معا في مقر الإنتربول لتبادل المعلومات وتنسيق التحقيقات عبر الوطنية. واعتُقل 26 شخصا وجرى تحديد مكان أكثر من 30 شخصا آخرين، منهم:

- مواطن مغربي يبلغ من العمر 39 عاما يُشتبه في أنه زود ثلاثة مواطنين سوريين ببطاقات هوية بلجيكية مسروقة لقاء مبلغ 12 000 يورو؛
- مواطن صربي يبلغ من العمر 43 عاما يقال إنه ينتمي إلى شبكة إجرامية منظمة قامت بتهريب 25 مهاجرا من صربيا إلى هنغاريا؛
- اعتُقل في إسبانيا رجل إيراني يبلغ من العمر 40 عاما يقال إنه ينتمي إلى عصابة دولية لتهريب المهاجرين من إيران إلى أوروبا. ويبدو أن العصابة تستولي على جوازات سفر الضحايا، ومن بينهم أطفال، ثم ترفع بانتظام سعر النقل غير المشروع أثناء الرحلة، حتى يصل إلى آلاف اليورو للشخص الواحد.

وكُشفت أيضا مجموعة إجرامية ألبانية منظمة كانت تهرّب الأفراد بزورق زودياك من فرنسا الى إنكلترا وتتقاضى حوالى 14 000 يورو من الفرد الواحد، وتم اعتقال عدد من الأشخاص، بمن فيهم الشخص الذي يخطط الطريق والمحاسب.

"إن الشبكات الإجرامية المتورطة لا تلقي بالا إلى سلامة أو رفاهية الأشخاص الذين يستعينون بخدماتها غير المشروعة؛ فهم بالنسبة إليها مجرد سلعة تجارية أخرى، كما حصل ذلك في أنحاء العالم وأسفر عن نتائج مأساوية."

مايكل أوكونيل،
مدير إدارة الدعم الميداني والتحليل
في الإنتربول

تقرير اليوروبول والإنتربول المشترك عن شبكات تهريب المهاجرين – أبرز الاستنتاجات

5 - 6 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة

تقديرات المبالغ المشمولة بتهريب المهاجرين سنويا (2015)

نشاط متعدد الجنسيات
ينتمي المشبوهون إلى أكثر من

100 بلد

90%

نسبة سفر المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، الذي تتولى تيسيره شبكة إجرامية

شبكات ضعيفة الترابط
كيفية تنظيم شبكات تيسير التهريب

هيكل شبكات تهريب المهاجرين :
زعماء الشبكات الذي يتولون تنسيق الأنشطة بشكل غير صارم على مسلك معين
منظمو التهريب الذين يديرون الأنشطة محليا من خلال اتصالات شخصية
جهات تيسير السفر المنخفضة المستوى التي تستفيد من الفرص

صلات بجرائم أخرى
اتجاه لوجود صلات سابقة بأشكال أخرى من الجريمة لدى المشتبه بهم في تهريب المهاجرين

استغلال في العمل القسري/ استغلال جنسي
المهاجرون الذين يسافرون إلى الاتحاد الأوروبي هم في موقع ضعيف لاضطرارهم إلى تسديد ديونهم للمهربين

الممرات الرئيسية
طرق تهريب المهاجرين سالكة وتتأثر بعوامل خارجية مثل مراقبة الحدود

المقاتلون الإرهابيون الأجانب
ارتفاع مستوى الخطر في أن يستخدم هؤلاء المقاتلون تدفق المهاجرين لدخول أو إعادة دخول الاتحاد الأوروبي

مؤتمر مكافحة تهريب المهاجرين

يشكل تهريب المهاجرين مصدر قلق عالمي، ولا يمكن للمكافحة العالمية للشبكات الإجرامية المعنية أن تنجح دون اتباع نهج متعدد الأطراف. وخلال منتدى الإنتربول واليوروبول الميداني الثاني لمكافحة شبكات تهريب المهاجرين الذي عقد في شباط/فبراير، تبادلت منظمتا الشرطة المعلومات وناقشتا الإجراءات الميدانية في مجالات رئيسية منها غسل الأموال، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل شبكات التهريب، والاحتيال في مجال وثائق الهوية والسفر، والصلات مع الجرائم الأخرى، والأساليب الإجرامية التي تتبعها شبكات تيسير السفر.

ومنذ انعقاد المنتدى الميداني المشترك الأول في عام 2015، وثّق الإنتربول واليوروبول عرى التعاون بينهما من أجل تقديم الدعم في مجال التحقيق بطريقة أفضل إلى أجهزة إنفاذ القانون في بلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان الوجهة. وأُصدر تقرير مشترك عن شبكات تهريب المهاجرين التي تؤثر في أوروبا لإعطاء لمحة عامة عن الشبكات المعنية ومناطق عملها الأساسية وأنشطتها الرئيسية.

ونوقشت أيضا شبكة الإنتربول الميدانية للأخصائيين في مكافحة تهريب المهاجرين التي تضم 86 خبيرا من 71 بلدا من بلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان الوجهة، وتعمل بشكل وثيق مع اليوروبول وشركاء آخرين لتعزيز تبادل المعلومات الشرطية بشكل آني في العالم أجمع للتحقيق في مهربي المهاجرين وتفكيك شبكات تهريب المهاجرين بشكل أكثر فعالية.

مؤتمر الإنتربول الدولي الرابع المعني بالاتجار بالبشر

أبرز مواضيع المؤتمر:

- تقويض الشبكات الإجرامية عبر الوطنية التي تقف وراء الاتجار بالبشر
- حماية ضحايا الاتجار من المزيد من الاستغلال
- الصلات بين أزمة الهجرة والجريمة عبر الوطنية
- الاتجار بالبشر في سلسلة التوريد التجارية
- التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص.

أضواء على إقليم

على الرغم من أن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أصبحا مرادفين للطرق المؤدية إلى أوروبا، تشهد أنحاء أمريكا الجنوبية أيضا حركة واسعة لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وعملية Intercops – Spartacus III، التي نسقها مكتب الإنتربول الإقليمي لأمريكا الجنوبية في الأرجنتين، استهدفت الاتجار بالبشر في المنطقة وأسفرت عن إنقاذ أكثر من 2 700 ضحية واعتقال 134 شخصا وتفكيك سبع شبكات على الأقل من شبكات الجريمة المنظمة.

بيرو – شارك نحو 900 من أفراد الشرطة في عملية استهدفت الاستغلال الجنسي والعمل القسري في قطاع تعدين الذهب، واعتُقل خمسة مشتبه بهم وجرى إنقاذ 190 امرأة و250 رجلا.

البرازيل – أُغلقت وكالة تبنٍّ يُشتبه في أنها تتاجر بالأطفال والرضّع من أوروبا الشرقية.

كولومبيا – تفكيك شبكة Paniagua التي يُعتقد أنها قامت بتهريب مئات النساء والفتيات من أمريكا الجنوبية إلى الصين. وقد زُودت الضحايا بوثائق هوية مزورة وجرى تيسير سفرهن وإقامتهن ثم أُجبرن على الاسترقاق الجنسي.

هندوراس – إنقاذ فتاة يتيمة تبلغ من العمر سنتين كانت ضحية لمحاولة تهريب بوثائق هوية مزورة.

بوليفيا – إلقاء القبض على رجل وامرأة قامت شركتهما التجارية باجتذاب شبان وشابات بعدما وعدتهم بوظائف عالية الأجور ولكنها أجبرتهم بدلا من ذلك على العمل بدون أجر في ظروف شبيهة بالرق.

قادت كولومبيا أيضا عدة عمليات استهدفت شبكات تهريب المهاجرين. وأسفر تحقيق عن اعتقال 14 مشتبها به وتفكيك شبكة إجرامية يعتقد أنها قامت بتهريب مئات الضحايا من إكوادور إلى بنما عبر كولومبيا وفنزويلا. وفي قضية أخرى، أُلقي القبض على 18 مشتبها به بسبب انتمائهم إلى شبكة لتهريب المهاجرين يعتقد أنها جعلت الضحايا يدفعون مبلغا قدره 1 400 دولار من دولارات الولايات المتحدة للفرد لنقلهم في ظروف مزرية بين كولومبيا وإكوادور. ومن بين الضحايا الذين تم إنقاذهم نساء حوامل ونساء لديهن أطفال صغار السن اقتضت حالة العديد منهم رعاية طبية عاجلة.

نشاط إجرامي ذو صلة

عمليات اختطاف الأطفال تحدث في جميع البلدان والمناطق، ويمكن أن تتحول بسرعة إلى مشكلة دولية إذا نُقل الطفل بين البلدان. وباتت عمليات الاختطاف الجنائي والاختطاف من قبل الوالدين والأطفال الذين يؤخذون إلى مناطق النزاع، تسبب مخاوف متزايدة لأجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع.

وللتوعية بهذه الشواغل العالمية وبأدوار الجهات المعنية كافة، شارك الإنتربول في تنظيم ندوة عن اختطاف الأطفال على الصعيد الدولي مع المدرسة الوطنية العليا للشرطة في فرنسا (Ecole Nationale Supérieure de la Police) ومركز توثيق القانون الأوروبي، بدعم من كلية القانون في جامعة ليون الثالثة. وناقش المشاركون الـ 150 المنتمون إلى القطاع الحكومي وأجهزة إنفاذ القانون والقطاعات القانونية والقضائية وهيئات إقليمية ومنظمات غير حكومية، سبل معالجة هذا المصدر العالمي للقلق. وأوصى المشاركون، على وجه الخصوص، بالمسارعة إلى استخدام نشرات الإنتربول الصفراء التي تنبه الشرطة إلى الأشخاص المفقودين في جميع حالات الأطفال المفقودين.

عدد النشرات الصادرة: **2 675**

عدد النشرات الصالحة: **8 862**

الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

.4

أمن الحدود

لم تعد الحدود الوطنية، في عالمنا المترابط، تشكل قيودا للجريمة والمجرمين. فالحركة الهائلة للناس والسلع تفيد المجتمع إلى حد بعيد، ولكنها يمكن أيضا أن تخفي حركة المجرمين، بمن فيهم الإرهابيون. ومع شيوع السفر على الصعيد الدولي بشكل متزايد، أصبحت جوازات السفر المزورة أو المحوّرة عنصرا هاما في ترسانة الإرهابيين وغيرهم من المجرمين الساعين إلى إخفاء هوياتهم والمرور عبر نقاط التفتيش الحدودية بدون أن يُكشَف أمرهم.

وأصبح السفر منتشرا بالنسبة للمجرمين على قدر انتشاره بالنسبة للمواطن العادي. فالشبان والشابات يسافرون إلى مناطق النزاع للانضمام إلى المجموعات الإرهابية، بينما يسافر مرتكبو الجرائم الجنسية من بلدانهم لاستغلال الضحايا في الخارج. ويستفيد مهربو السلع والبشر من هذه الحركة المتزايدة عبر الحدود لإخفاء شحناتهم من البضائع غير المشروعة والمهاجرين اليائسين.

وتستخدم الشبكات الإجرامية أكثر من أي وقت مضى أساليب بارعة للتحرك ونقل منتجاتها غير المشروعة عبر الحدود. وأصبحت جوازات السفر المسروقة ووثائق الهوية المحوّرة والرشو ومجموعة متنوعة من تقنيات الإخفاء أدوات إجرامية شائعة على نحو متزايد. ويقتضي ذلك من أفراد الشرطة على الحدود أن يكونوا على قدر كبير من الحذر واليقظة وعلى دراية بأحدث الاتجاهات من أجل اكتشافها أثناء عمليات التدقيق الروتينية.

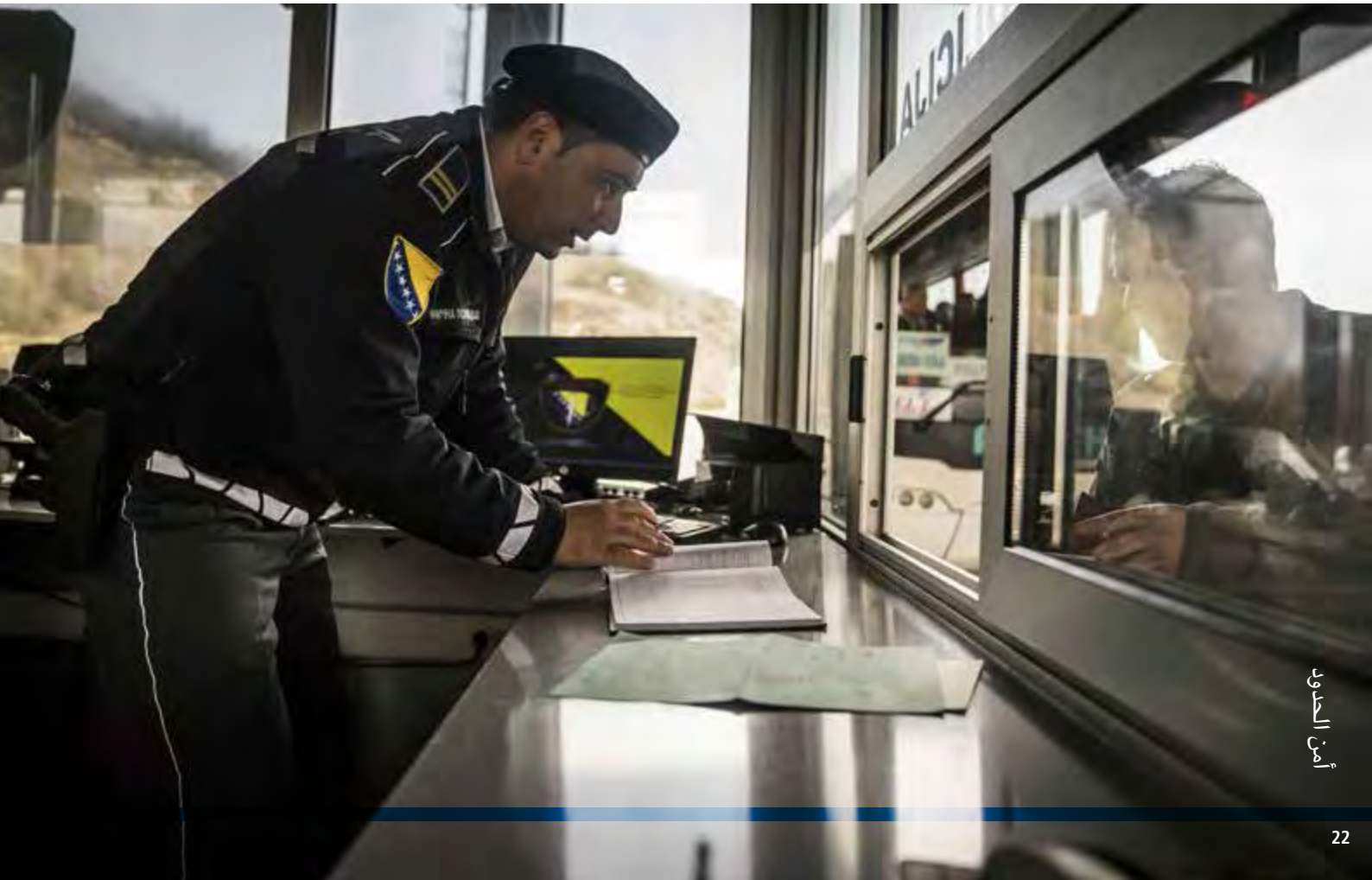

النشرات الحمراء – عملية Adwenpa

في سياق عملية Adwenpa، أجرى أكثر من 100 من أفراد الشرطة على الحدود عمليات تدقيق أمني معزز في قواعد بيانات الإنتربول انطلاقا من نقاط المراقبة على الحدود الجوية والبرية في خمسة بلدان هي بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا. وضُبط ما يقرب من 900 كيلوغرام من المخدرات غير المشروعة، وسبع سيارات مسروقة، ومجوهرات مهربة بقيمة مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، و80 كيلوغراما من العاج المهرب، وأُنقذ ستة أطفال يشتبه في تعرضهم للاتجار لأغراض الاستغلال في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، كُشفت هوية شخصين كانا موضوع نشرة حمراء صادرة عن الإنتربول: مواطن غاني مطلوب من البرازيل للاتجار بالمخدرات اعتُقل على الحدود بين غانا وكوت ديفوار؛ ومواطن فرنسي مطلوب من بنن بتهمة الاحتيال والاختلاس أُلقي عليه القبض في مطار أبيدجان الدولي.

ونُفذت مرحلة ثانية من العملية في وقت لاحق من العام عند نقاط حدودية في 14 بلدا من بلدان غرب أفريقيا. وألقي القبض على سبعة مواطنين غينيين للاشتباه في تيسيرهم الهجرة غير القانونية لسبعة رجال ونساء نحو إيطاليا. وأُنقذ 10 رجال كان يجري الاتجار بهم إلى أوروبا وإلى مناجم الذهب في غينيا واعتُقل رجلان للاشتباه في اتجارهما بالبشر. وشملت النتائج الأخرى مصادرة أكثر من 20 مركبة مسروقة، ومخدرات غير مشروعة وسجائر مقلدة، وأدوية ومنتجات غذائية؛ وإلقاء القبض على مواطن من جمهورية أفريقيا الوسطى مطلوب من فرنسا لسطو مسلح.

نشرات الإنتربول هي طلبات دولية للتعاون أو تنبيهات تسمح للشرطة في البلدان الأعضاء بمشاطرة المعلومات الهامة المتعلقة بالجريمة. والنشرة الحمراء هي طلب لتحديد مكان فرد ما واعتقاله مؤقتا في انتظار تسليمه.

عدد النشرات الصادرة: **12 878**

عدد النشرات الصالحة: **47 265**

كشف الوثائق المزورة

كثيرا ما يستخدم الإرهابيون وغيرهم من المجرمين من قبيل المتجرين بالبشر ومهربي المهاجرين وثائق سفر مزورة لتفادي كشفهم عند عبور الحدود الدولية. لذا، من بالغ الأهمية أن يتمكن أفراد إنفاذ القانون من تبين الوثائق المزورة بسرعة. وبغية تزويد أفراد الأجهزة على الحدود بالمهارات التقنية اللازمة لتحديد جوازات السفر وسائر وثائق الهوية المزورة، نظم الإنتربول دورات تدريب لأفراد أجهزة مراقبة الحدود والهجرة ومختبرات الأدلة الجنائية لوثائق الهوية ووحدات مكافحة الجريمة المالية والمنظمة في كمبوديا وتركيا. وأُطلع المشاركون على أحدث سمات الأمان في الوثائق وتقنيات طباعتها، واستخدام المعدات المتخصصة لفحص الوثائق، وقدرات الإنتربول في مجال العمل الشرطي التي تدعم البلدان الأعضاء في منع استخدام الوثائق المزورة عند الحدود.

التعرف على سمات الوجه

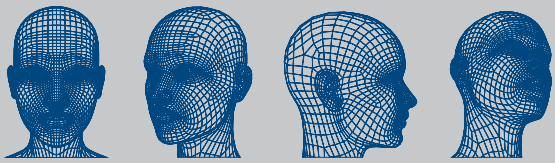

في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أطلق الإنتربول قاعدة بيانات لصور الوجه تتيح لأجهزة الشرطة تبادل البيانات ومقارنتها من أجل تحديد هوية الهاربين والمفقودين والأفراد ذوي الأهمية بالنسبة إليها بالمقارنة بالصور المتوفرة في السجلات الشرطية ولدى وسائل الإعلام وغيرها من الصور المعروفة.

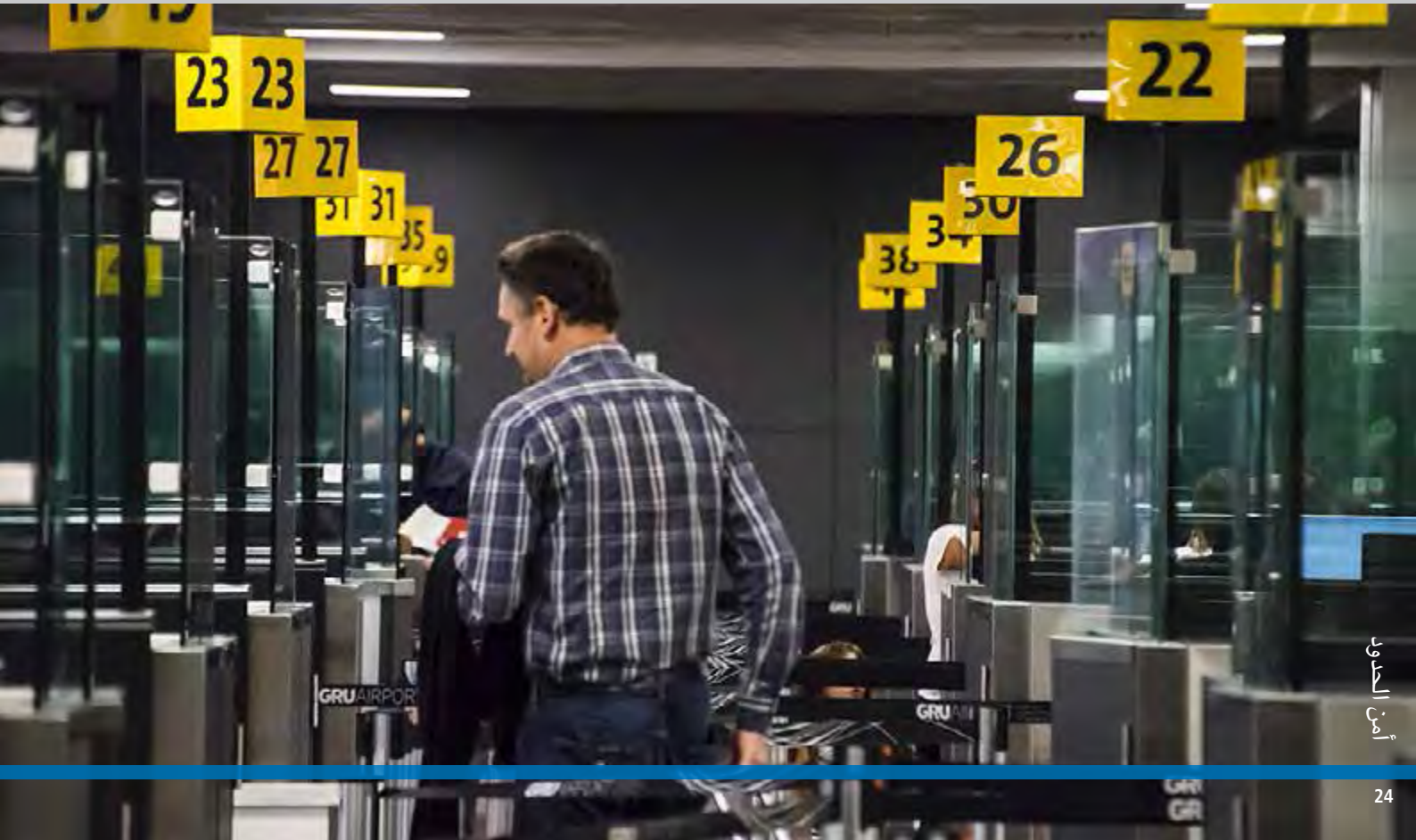

منظومة I-Checkit: توسيع نطاقها ليشمل القطاع البحري

تتيح مبادرة I-Checkit التي ينفذها الإنتربول لشركاء من القطاع الخاص في مجال السفر الجوي إرسال بيانات جوازات سفر الركاب إلى الإنتربول للتدقيق فيها مقارنةً بقاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة، وهذا تدبير إضافي من تدابير أمن الحدود يُتخذ حتى قبل أن يباشر المسافرون رحلتهم. وإدراكا منها لقيمة هذا التدبير الأمني، اعتمدت البلدان الأعضاء في الجمعية العامة للإنتربول في عام 2016 قرارا بتوسيع نطاق منظومة I-Checkit ليشمل القطاع البحري. والشريك الأول في هذا المجال هو شركة Carnival Corporation التي أدمجت هذه المنظومة في عملية تسجيل ركابها في رحلاتها البحرية.

قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة في عام 2016

يمكن للبلدان الأعضاء أن تتحقق من جوازات السفر في قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة في المطارات والحدود البرية لكشف محاولات الأفراد السفر بوثيقة مزورة أو وثيقة أُبلغ عن سرقتها.

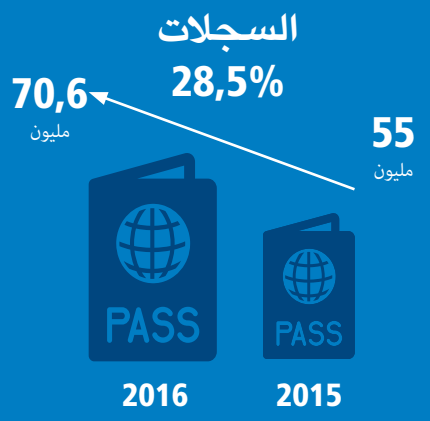

1,7 مليار – عمليات البحث التي أجريت

159 000 إجمالي عدد المطابقات

175 عدد البلدان التي تستخدم قاعدة البيانات

48,5% نسبة عمليات البحث التي أجرتها البلدان الأوروبية

(848 مليون عملية بحث)

عملية Tri-Border
مكافحة شبكات الجريمة المنظمة

كانت المنطقة الحدودية بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي، بصفتها منطقة معروفة بالنشاط الإجرامي المنظم فيها، محور عملية نسقها الإنتربول عند نقاط الحدود الرئيسية، بما في ذلك الجسور التي تربط بين هذه البلدان. وقام أفراد إنفاذ القانون أثناء العملية بحوالى 25 000 عملية تدقيق مقارنةً بقواعد بيانات الإنتربول العالمية، مما أسفر عن اعتقال 25 شخصا، ومصادرة 750 كيلوغراما من المخدرات بما في ذلك الماريخوانا والكوكايين، واسترداد 14 مركبة مسروقة. وكان من بين المعتقلين رجل إيطالي مطلوب في سياق جريمة قتل في الأرجنتين وموضوع نشرة إنتربول حمراء؛ وقد كُشفت هويته وتم اعتقاله عندما حاول دخول باراغواي من البرازيل.

"عندما يتاح لأفراد الشرطة في الخطوط الأمامية الوصول إلى شبكة الإنتربول وقواعد بياناته العالمية، يمكنهم إيجاد صلات بين التحقيقات في العالم قد لا يلاحظها أحد بخلاف ذلك."

تيم موريس
المدير التنفيذي
للخدمات الشرطية في الإنتربول

أضواء على بلدان أعضاء

أصبح جنوب شرق آسيا مركز عبور لمجموعة من المجرمين والسلع غير المشروعة. ومن المعروف أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يسافرون عبر المنطقة عندما يتوجهون إلى مناطق النزاع ذهابا وإيابا؛ وتمر فيها بضائع مثل العاج والمخدرات والمنتجات المقلدة في طريقها إلى مختلف الأسواق. وقد اضطلعت الفلبين بدور قيادي في دعم أنشطة الإنتربول لإدارة الحدود في المنطقة، ولا سيما من خلال برنامج إدارة الهجرة والحدود المشترك بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

واستضاف البلد عدة أنشطة ميدانية وأعمال تدريب في إطار برنامج الإنتربول أو شارك فيها، وشملت هذه الفعاليات في جملة أمور تنظيم حلقة عمل بشأن إجراءات إدارة التأشيرات وإدارة الحدود، والمشاركة في دورات تدريبية بشأن التصدي للاتجار بالبشر، واستخدام قدرات الإنتربول في مجال العمل الشرطي استخداما فعالا فيما يتعلق بأمن الحدود. واضطلعت الفلبين بدور هام في عملية Sunbird II التي استهدفت أفرادا يُشتبه في أنهم إرهابيون وفارين آخرين على الصعيد الدولي يحاولون السفر بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأُجريت حوالى خمسة ملايين عملية تفتيش عند نقاط على الحدود البرية والجوية والبحرية في المنطقة، مما أسفر عن اعتقال سبعة أشخاص وحصول حوالى 100 مطابقة – بما في ذلك 71 جواز سفر مسجلا في قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة.

نشاط إجرامي ذو صلة

ليس منع الأفراد الخطرين من السفر إلا جانبا واحدا من نظام متين لأمن الحدود؛ فالشرطة يجب أن تكون قادرة أيضا على منع المواد الخطرة من عبور الحدود الوطنية. ومع تفاقم التهديد الذي يطرحه استخدام الإرهابيين للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرة (CBRNE) لارتكاب الاعتداءات، يكتسي تحديد هذه المواد لمنع تهريبها أهمية فائقة.

ونفذ الإنتربول عددا من أنشطة التدريب الموجهة لأجهزة الشرطة والجمارك والهجرة وأمن الحدود ولوحدات متخصصة في مكافحة المواد CBRNE والإرهاب في جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية؛ واستهدفت هذه الأنشطة الحركة غير المشروعة للسلائف الكيميائية والمتفجرات والمواد النووية والإشعاعية. وأُجريت مناورات ميدانية تم في سياقها التدقيق في مسافرين ومركبات وسلع عند نقاط حدودية لكشف المواد المنطوية على خطر ومنع تهريبها. وشارك في سيناريوهات تحاكي الواقع أشخاص ذوو صلة تخفّوا بين المسافرين لاختبار قدرة أفراد الشرطة على كشف المواد CBRNE بدقة.

.5

الاتجار

ليس الاتجار ظاهرة إجرامية جديدة؛ فما دامت هناك أرباح يمكن تحقيقها من نقل البضائع بصورة غير مشروعة بين مكان ومكان، كانت الشبكات الإجرامية تسارع إلى الانخراط في هذه العملية. غير أن ما تغير هو السلع التي يجري الاتجار بها والطرق المستخدمة لنقلها بين البلدان والمناطق.

وتطورت مسألة الاتجار بالمخدرات، وهي مشكلة طال أمدها بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون، وفي نفس الوقت ظلت على حالها. وبقيت المناطق المسؤولة عن زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها على حالها نسبيا – فالقنب يُزرع ويُنتج في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا؛ والكوكايين في أمريكا اللاتينية، ولا سيما كولومبيا؛ والأفيون في أفغانستان ولاوس وميانمار – غير أن مسالك الاتجار تغيرت. فالهيروين الأفغاني الموجه إلى أوروبا يمر عبر شرق أفريقيا وجنوبها، وتتحول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على نحو متزايد إلى مركز عبور للمخدرات المهربة على الصعيد العالمي.

وإلى شمال هذه المنطقة، تحولت الطرق التجارية القديمة في منطقة الساحل إلى طرق للاتجار بالسلع الاستهلاكية، والمخدرات، والأسلحة، ومنتجات الحياة البرية، وحتى البشر. فالفقر والنزاعات الداخلية وضعف الحكم جعلت المنطقة أرضا خصبة لأنشطة المجموعات الإجرامية والإرهابية.

وبسبب الطلب على عاج الفيَلة وقرون الكركدن والبانجولين في الأسواق الآسيوية، بات الاتجار غير المشروع عبر القارات بالأحياء البرية ومنتجاتها من أفريقيا جنوب الصحراء إلى آسيا يمثل اليوم واحدا من أبرز مسالك الاتجار غير المشروع وأسرعها تناميا.

عملية "عبور المضيق"

كثيرا ما يتم الاتجار بين المناطق بالسيارات المسروقة لإعادة بيعها أو بيع أجزائها أو لاستخدامها في جرائم أخرى يحتمل أن تكون خطيرة. وقد تحققت الشرطة الوطنية الإسبانية خلال عملية Paso del Estrecho (أو "عبور المضيق") من حوالى 3 000 مركبة في ميناءي الجزيرة الخضراء وطريفة في جنوب إسبانيا بمقارنتها بقاعدة بيانات الإنتربول للمركبات الآلية المسروقة، وحُدد هذا الطريق باعتباره مسلكا رئيسيا تستخدمه شبكات الجريمة المنظمة لتهريب السيارات من أوروبا إلى شمال أفريقيا. وكُشف عن نحو 20 مركبة مسروقة واستُردت وجُمعت معلومات للمساعدة في تحديد الشبكات الإجرامية التي تقف وراء الاتجار غير المشروع.

قاعدة بيانات المركبات الآلية المسروقة

عدد السجلات: **7,2 مليون**

عدد عمليات البحث: **191 مليون**

128 بلدا التي توفر السجلات

التراث الثقافي في مناطق النزاع

وتفاقمت أعمال نهب الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها وبيعها، ولا سيما من مناطق النزاع في الشرق الأوسط، منذ اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2199 في عام 2015، الذي أقام صلة مباشرة بين الاتجار بالممتلكات الثقافية وتمويل الإرهاب، ومنع صراحة هذه التجارة مع الدولة الإسلامية وغيرها من الكيانات المتطرفة.

ولمواجهة هذا التهديد، عقد الإنتربول واليونسكو اجتماعا في لبنان لإعطاء صورة واضحة عن نطاق الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتقييم مدى تنفيذ قرار الأمم المتحدة، وتبادل الخبرات بين مختلف المنظمات التي تعمل معا لدعم العراق وسوريا في استعادة السيطرة على تراثهما الثقافي.

قاعدة بيانات الأعمال الفنية

عدد السجلات: **49 558**

عدد عمليات البحث: **33 886**

تحتوي قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية على أوصاف وصور الممتلكات الثقافية التي أبلغت عن سرقتها البلدان الأعضاء في الإنتربول والشركاء الدوليون مثل المجلس الدولي للمتاحف واليونسكو، ويمكن للمستخدمين المخولين تقصّيها بشكل آني.

عملية Opson V

إجراءات مشتركة للإنتربول واليوروبول تستهدف الأغذية والمشروبات الزائفة في العالم أجمع

حوالى **5,5** ملايين وحدة من الأغذية والمشروبات – ما يقرب من **1,5** مليون لتر وأكثر من **11** طنا – ضُبطت في المتاجر والأسواق والمطارات والموانئ والمباني الصناعية خلال العملية التي استمرت أربعة أشهر.

تجديد شراكات

يتعاون الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ وقت طويل ويبذلان جهودا مشتركة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب. ولتعزيز هذه العلاقة، وافقت الجمعية العامة في عام 2016 على إبرام اتفاق تكميلي لتبادل المعلومات والتدريب والقيام بأنشطة مشتركة في ستة مجالات مشتركة هي: الإرهاب، والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، والجريمة السيبرية، والأمن البحري، وأمن الحدود، والقدرات في مجالي الأدلة الجنائية والعدالة الجنائية والقدرات المؤسسية.

الاتجار بالمواد الخطرة

في ظل الخطر الدائم الذي يشكله احتمال استخدام الإرهابيين مواد خطرة لتنفيذ الاعتداءات، يزود الإنتربول أجهزة إنفاذ القوانين في جميع أنحاء العالم بالتدريب اللازم على كيفية كشف الاتجار بهذه المواد ومنعه. وركزت دورة تدريب عملي أُجريت في جورجيا على التدقيق في المسافرين والبضائع في مطار تبيليسي الدولي لكشف المواد النووية والإشعاعية، في حين حضر أفراد من الشرطة في جنوب شرق آسيا دورة تدريبية في إندونيسيا استهدفت الاتجار بالمواد الكيميائية والمتفجرة.

مشروع Interflow

نظم القائمون في الإنتربول على هذا المشروع الذي يساعد قوات الشرطة في كشف وتحديد واعتقال مهربي المخدرات الذين ترتبط أنشطتهم بأفريقيا، اجتماعا ميدانيا في أيلول/سبتمبر تمكن خلاله محققون من 27 بلدا من الاطلاع المتبادل على خيوط التحقيق واستعراض حركة الاتجار العالمي بالمخدرات في أفريقيا وبين أنحاء هذه القارة. واتجاهات جرائم المخدرات الناشئة التي نوقشت في الاجتماع شملت تزايد الاتجار بالهيروين وإنتاج الميتامفيتامين وتهريبه داخل القارة.

"لا يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تتعامل بشكل منفرد مع أشكال مختلفة من الجريمة."

مايكل أوكونيل،
مدير إدارة الدعم الميداني والتحليل في الإنتربول

اعتقالات في سياق اتجار بالعاج

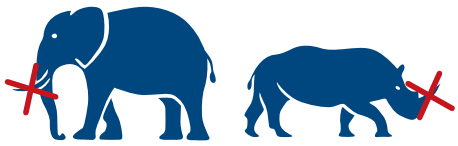

53 كغم 8 635 كغم

اعتُقل رجل وصدرت مذكرات توقيف بحق ثلاثة آخرين في إطار تحقيقات في شبكتين إجراميتين يُعتقد أنهما اتجرتا بما لا يقل عن 8 635 كغم من العاج و53 كغم من قرون وحيد القرن من شرق أفريقيا وجنوبها إلى آسيا. وألقي القبض على مواطن صيني يبلغ من العمر 44 عاما في تنزانيا عقب إيفاد أفرقة من الإنتربول لدعم التحقيقات إلى أوغندا وتنزانيا وملاوي.

وقدم الإنتربول المساعدة في تحليل سجلات سفر وصفقات مالية وغيرها من الأدلة، بما في ذلك هواتف نقالة مضبوطة أُخضعت لفحص أدلة جنائية رقمية، وجمع معلومات استخبار إضافية لتحليلها من أجل تحديد صلات محتملة أخرى بشبكات الجريمة المنظمة.

أضواء على بلدان أعضاء

تمر عبر أمريكا الجنوبية مجموعة من طرق الاتجار، من المسارات المعروفة لتهريب المخدرات إلى المسالك الأقل شهرة للاتجار بالسلع غير المشروعة. وتتصدر كولومبيا المعركة الرامية إلى وقف حركات الاتجار الإجرامي هذه، بالعمل مع البلدان المجاورة في المنطقة ومع الإنتربول أثناء عملية Jupiter 2016 التي استهدفت الاتجار غير المشروع. وأدت بيانات الاستخبار التي جُمعت إلى كشف خمس مجموعات إجرامية ضالعة في إنتاج الوقود والملابس والكحول والمواد الغذائية في كولومبيا وتهريبها، وتفكيك 34 شبكة من هذا القبيل في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية، ومصادرة أكثر من ثلاثة ملايين قطعة مزيفة تشمل مواد غذائية وهواتف نقالة ولعبا وكحولا ومكونات إلكترونية.

وأصبح الاتجار بالكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا شاغلا رئيسيا لأجهزة إنفاذ القانون في جميع مراحل طرق الاتجار، وبات يرتبط بأشكال أخرى من الجريمة. وفي ضوء هذا الواقع، ركز الاجتماع الـ 17 لبرنامج الإنتربول العالمي المعني بمكافحة الفساد والجرائم المالية واسترداد الأصول الذي استضافته كولومبيا في كانون الأول/ديسمبر على الجرائم المالية المرتبطة بالاتجار بالكوكايين – ولا سيما الصلات بين تهريب الكوكايين والفساد، بما في ذلك الرشو وغسل الأموال والعائدات غير المشروعة.

نشاط إجرامي ذو صلة

يمكن للمنظمات الإجرامية استخدام طرق الاتجار نفسها لنقل مجموعة واسعة من الأصناف، مما يمحو الخطوط الفاصلة بين المجموعات الضالعة في الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر ونقل المنتجات البيئية غير المشروعة. وتتداخل هذه الأنشطة بصورة متزايدة وتتطلب تحركا منسقا من جانب أجهزة متخصصة لإنفاذ القوانين ذات خبرة في مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها.

ولمواجهة أشكال الجريمة هذه الواسعة النطاق والمترابطة في كثير من الأحيان، نفذت منظمة التعاون لرؤساء الشرطة في شرق أفريقيا ومنظمة التعاون الإقليمية لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي عملية Usalama III، بدعم من المكتبين الإقليميين للإنتربول في شرق أفريقيا وجنوبها. ونُشر في سياق هذه العملية نحو 1 500 من أفراد الشرطة في 22 بلدا لاستهداف الاتجار عبر الوطني. وشملت أبرز النتائج استعادة مركبات مسروقة من أوروبا وآسيا، وإنقاذ ضحايا اتجار بالبشر، ومصادرة مواد مهربة شملت أدوية ومخدرات غير مشروعة وعاج فيَلة.

عائدات الجريمة

في كثير من الحالات، تنفذ المجموعات الإجرامية أنواعا معينة من الأنشطة الإجرامية لا من أجل النشاط نفسه، بل لدر أرباح تُستخدم لتمويل جرائم أشد خطورة. ويدخل ضمن هذه الفئة من الأنشطة بيع السلع غير المشروعة، وسرقة المركبات، والرهانات الرياضية غير القانونية. وتسعى الشبكات الإجرامية أيضا إلى ملء خزائنها بممارسة أشكال مختلفة من الفساد، كالرشو والابتزاز والغش. ويعيث الفساد في جميع قطاعات المجتمع في العالم أجمع، مما يخلق أرضية خصبة للأنشطة الإجرامية المنظمة التي ييسر ارتكابها تواطؤ موظفين عموميين فاسدين.

وتحصل المجموعات الإجرامية المنظمة على هذه الأرباح غير المشروعة بطرق مختلفة عديدة منها رشو الموظفين العموميين لغضّ الطرف أو لدعم الأنشطة غير المشروعة دعما مباشرا؛ ودفع الأموال للاعبين الرياضيين أو للمسؤولين للتأثير على نتائج المباريات؛ وتشغيل أوكار أو مواقع إلكترونية غير مشروعة للمقامرة؛ وتنفيذ خطط احتيال بواسطة البريد الإلكتروني والهاتف. ومن المسائل ذات الصلة غسل الأموال لإخفاء المصادر غير المشروعة لمثل هذه الأموال.

ويعاني القطاع البيئي بشكل متزايد من الاحتيال والفساد. فرشو موظفي الموانئ وتزوير الوثائق المتعلقة بملكية السفن وبمنشأ الأسماك يسهّلان أنشطة الصيد غير المشروع. وفي قطاع الحراجة، ترشو الشبكات الإجرامية المسؤولين لإقامة "ممرات آمنة" لنقل الأخشاب بشكل غير مشروع، وتستغل المسالك نفسها لنقل سلع أخرى غير مشروعة.

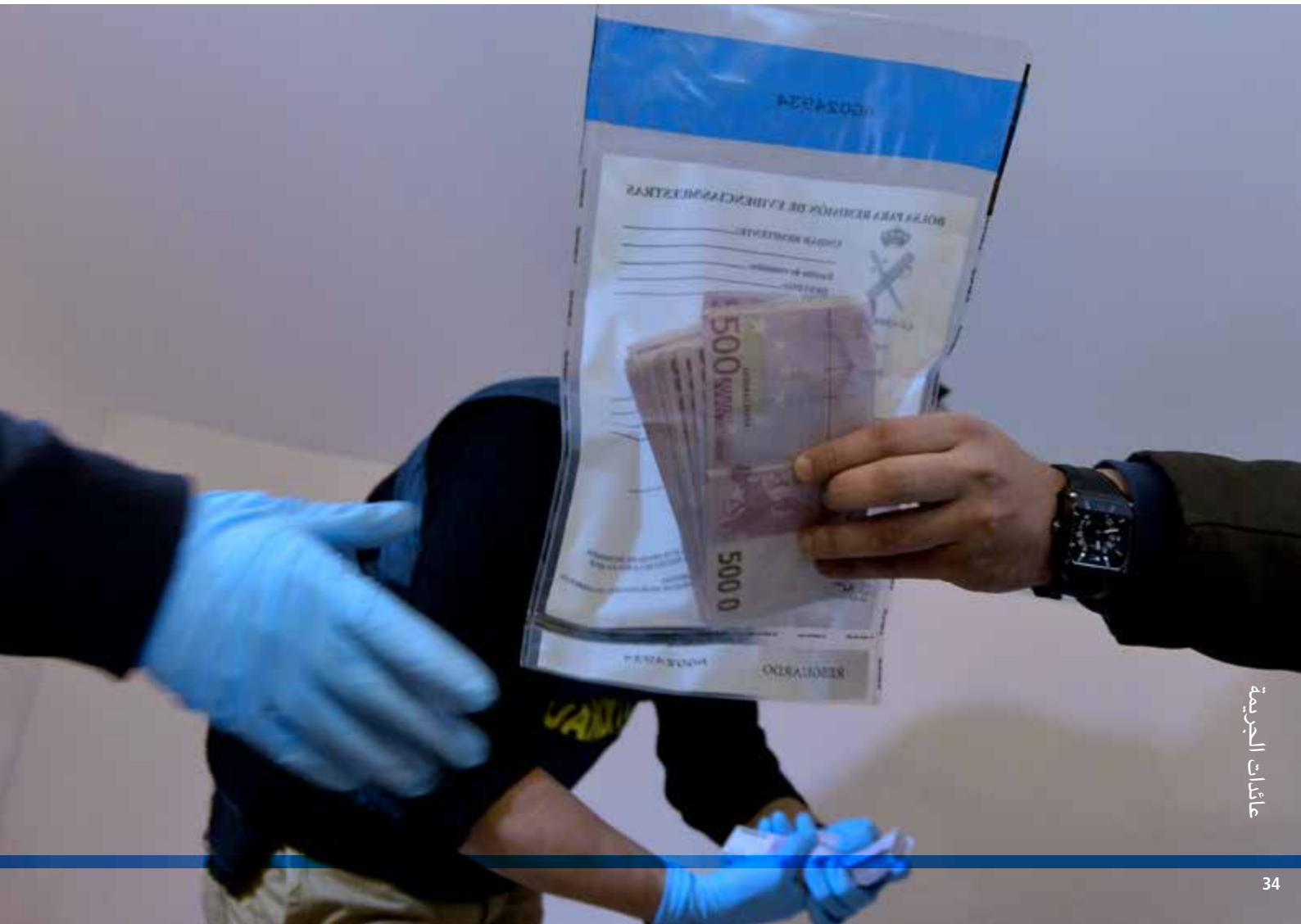

فساد في أوساط ألعاب القوى

نسق الإنتربول في سياق عملية Augeas تحقيقا عالميا قادته فرنسا في عملية فساد مزعوم على الصعيد الدولي طال مسؤولين في مجال الرياضة ورياضيين. وفي إطار هذه العملية وبناء على طلب السلطات الفرنسية، أصدر الإنتربول نشرة حمراء بشأن Papa Massata Diack، وهو المستشار السابق للرابطة الدولية لاتحادات ألعاب القوى وابن الرئيس السابق لهذه الرابطة. والمذكور مطلوب من فرنسا بتهم التواطؤ في تلقي الرشاوى، وغسل الأموال الموصوف، والتآمر ضمن مجموعة منظمة تشارك في الفساد.

أنشطة مقامرة غير مشروعة أثناء بطولة أوروبا لكرة القدم لعام 2016

استهدفت عملية Soga VI (اختصار لكلمتي soccer gambling) الشبكات الإجرامية المنظمة التي كانت تدير أنشطة مقامرة غير مشروعة خلال مباريات بطولة أوروبا لكرة القدم لعام 2016. وقد أجريت حوالى 4 000 مداهمة في أنحاء الصين – بما فيها هونغ كونغ وماكاو – وإيطاليا وتايلند وسنغافورة وفرنسا وفييت نام وماليزيا واليونان لأوكار غير مشروعة للمقامرة قُدِّر أن عملياتها شملت رهانات مبلغها 649 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وجرى اعتقال أكثر من 4 100 شخص ومصادرة 13,6 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

شراكات جارية

إن حماية العالم الرياضي من الفساد وغيره من أشكال الجريمة الأخرى أمر لا بد منه للحد من الأرباح غير المشروعة، ولكن أجهزة إنفاذ القانون لا يسعها الاضطلاع بهذه المهمة بمفردها. ويتعين على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الرياضة – من الرابطات الوطنية والدولية إلى اللاعبين أنفسهم – العمل معا لمكافحة المجموعات الإجرامية المنظمة التي تحاول تحقيق الأرباح من الجرائم المرتكبة في مجال الرياضة مثل التلاعب بالمباريات، والرهانات غير المشروعة، وتعاطي المنشطات.

ويتعاون الإنتربول واللجنة الأولمبية الدولية على نحو وثيق لحماية سلامة الألعاب الرياضية كافةً. وأجرت المنظمتان عدة دورات تدريبية مشتركة في عام 2016 للتوعية بالمخاطر التي يشكلها التلاعب بالمباريات وغيره من الأعمال الإجرامية، وكيفية منع الجرائم المتصلة بالرياضة والتحقيق فيها على نحو فعال، ولا سيما في الفترة التي سبقت دورة الألعاب الأولمبية في ريو. وحضرت اللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الرياضية وأجهزة إنفاذ القانون والمدعون العامون ووكالات اليانصيب الدورات التدريبية في أوكرانيا والبرازيل وبلجيكا وسويسرا.

"يهيئ الفساد أرضية خصبة للأنشطة الإجرامية المنظمة والإرهاب، ويقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويهدد في نهاية المطاف سلامة المجتمع ككل وأمنه."

يورغن شتوك،
الأمين العام للإنتربول

فساد في قطاع الحراجة

يمكن أن يؤثر الفساد والنشاط الإجرامي المرتبط به في جميع قطاعات المجتمع، وحتى في بعض القطاعات التي لا يُتوقَّع أن يؤثر فيها. وفي عام 2016، أصدر الإنتربول تقريرا بعنوان "كشف مخاطر الفساد في قطاع الحراجة" قدّر فيه أن الكلفة العالمية السنوية للفساد في قطاع الغابات تساوي نحو 29 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأفيد بأن الرشو هو أكثر أشكال الفساد شيوعا، فالشبكات الإجرامية تستخدم الفساد وترشو المسؤولين لإقامة "ممرات آمنة" لنقل الأخشاب بشكل غير مشروع. وتُستخدم نفس المسالك أيضا لنقل سلع أخرى غير مشروعة مثل المخدرات والأسلحة النارية.

ومن أجل مكافحة الفساد في قطاع الحراجة، نظم الإنتربول دورة تدريبية في الأرجنتين موجهة للشرطة ووحدات الاستخبار المالي وأجهزة إنفاذ القانون المعنية بالغابات والبيئة ووحدات مكافحة الفساد في جميع أنحاء المنطقة لتعزيز قدرتها على منع وكشف الفساد المتصل بالغابات والجرائم المالية المرتبطة به والتحقيق فيهما.

صيد الأسماك غير المشروع: شبكة "Bandit Six"

اضطلع الإنتربول بدور رئيسي في دعم التحقيقات التي أجريت في أنحاء العالم لفترة طويلة في أنشطة شبكة غير قانونية لصيد الأسماك تُعرف باسم 'Bandit Six'. وأدى ذلك في عام 2016 إلى اعتقال عدة أفراد مرتبطين بشركات متصلة بأسطول سفن الصيد.

المملكة المتحدة
أصدر الإنتربول تقريرا تحليليا يشير إلى أن الشركات البريطانية التي تغطي هذه السفن بالتأمين قد تخالف التشريعات الوطنية إذ تفعل ذلك، مما حمل شركة التأمين المعنية إلى إلغاء التغطية عن تسع سفن (2015).

نيوزيلندا
طلبت إصدار نشرات إنتربول أرجوانية بشأن السفن Kunlun وSonghua وYongding بعد أن شوهدت تقوم بعمليات صيد غير مشروع في المحيط المتجمد الجنوبي (كانون الثاني/يناير 2015).

إسبانيا
أطلقت دائرة حماية البيئة (SEPRONA) التابعة لقوة الشرطة الإسبانية Guardia Civil عملية استهدفت الشبكات الضالعة في أنشطة صيد غير مشروع؛ وقام الإنتربول بتنسيق التحقيقات والعمليات ذات الصلة وجمع المعلومات الاستخبارية في حوالى 15 بلدا (آذار/مارس 2015).

اعتُقل ستة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم بيئية وغسل أموال وتزوير وثائق وانتماء إلى شبكات الجريمة المنظمة (آذار/مارس 2016).

السنغال
إيفاد أحد أفرقة الإنتربول للتحرك إزاء الأحداث إلى السنغال لتفتيش السفينة Kunlun، مما أتاح لأفراد إنفاذ القانون إقامة صلات مباشرة بين السفينة والشركة الوهمية المسجلة كمالك لها وأفراد في إسبانيا (شباط/فبراير 2016).

سنغافورة
قام مختبر الإنتربول للأدلة الجنائية الرقمية باستخراج بيانات من الأجهزة الإلكترونية التي صودرت من السفينة Kunlun وتحليلها (آذار/مارس 2016).

فيت نام
مكن تتبع الأسماك التي اصطادتها السفينة Kunlun بشكل غير قانوني حتى فييت نام، وجُمعت أدلة للتحقيق الذي تجريه السلطات الإسبانية (2016).

نشاط إجرامي ذو صلة

تسعى الشبكات الإجرامية إلى تحقيق عائدات غير مشروعة بطرق شتى منها استغلال ضحايا مطمئنين لا يساورهم الشك، عبر أشكال مختلفة من الاحتيال في مجال الهندسة الاجتماعية. وهذا النوع من الاحتيال يشير إلى المخططات التي تحاول التلاعب بالناس وخداعهم لحملهم على إفشاء معلومات سرية أو شخصية يمكن استخدامها بعد ذلك لتحقيق مكاسب مالية من جانب المجرمين المعنيين.

واستهدفت عملية الإنتربول First Light 2016 مخططات احتيال بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني في جميع أنحاء آسيا حققت مكاسب تزيد على 16 مليون يورو. وداهمت الشرطة في سياقها مراكز اتصالات مشبوهة في المنطقة. ووقعت أكبر مداهمة في الفلبين حيث ألقت الشرطة القبض على حوالى 1 300 مواطن صيني يعملون في مكان واحد في إطار عملية إجرامية واسعة النطاق شملت عمليات خداع بالهاتف وغسل أموال ومقامرة غير مشروعة على الإنترنت. واستنادا إلى المعلومات الاستخبارية التي تم تبادلها في إطار العملية، اعتقلت الشرطة في إسبانيا أكثر من 200 مواطن صيني وأغلقت 13 مركزا للاتصالات استُخدمت لخداع آلاف الضحايا في الصين.

التصدي للجريمة المالية

كان استخدام العملة الافتراضية في غسل الأموال والاحتيال في مجال بطاقات الدفع، والصفقات المالية المنفذة بسرعة فائقة، واسترداد الأصول، وأمن المعلومات، في جملة المواضيع الرئيسية التي تناولها مؤتمر للإنتربول معني بالتحقيق في الجرائم المالية عُقد في قطر. واستعرض أكثر من 500 مشارك من 71 بلدا من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص – بما في ذلك قطاعا الأعمال المصرفية وأمن الإنترنت – دراسات حالات مفصلة وأحدث اتجاهات في الجريمة المنظمة.

أضواء على إقليم

يشكل الفساد والجرائم المالية ذات الصلة تحديا للشرطة في غرب أفريقيا منذ أمد بعيد. وتعمل بلدان من المنطقة مع الإنتربول على تطوير مهارات أجهزة الشرطة وغيرها من الجهات المعنية من أجل كشف قضايا الفساد المحتملة وتتبّع الأموال لاقتفاء أثر أي عائدات إجرامية غير مشروعة واستردادها. ونفذ الإنتربول في كوت ديفوار برنامجا تدريبيا متخصصا ركز على منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأجريت في سياقه تمارين عملية متعلقة بكشف وثائق السفر المزورة وتقنيات تفتيش الأمتعة. وشاركت في البرنامج التدريبي سبعة بلدان هي بنن، وتوغو، وسيراليون، وغانا، وكوت ديفوار، وليبريا، ونيجيريا.

وعقدت الدورة الـ 16 لبرنامج الإنتربول العالمي المعني بمكافحة الفساد والجرائم المالية واسترداد الأصول في كينيا بمشاركة 18 بلدا في أفريقيا وضمت محققين وقضاة ومدعين عامين لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات للتحقيق في قضايا الفساد واسترداد الأصول المسروقة. وكان غسل الأموال والتعاون الدولي في التحقيقات وإدارة الأصول المستردة من بين المسائل التي نوقشت.

NOTE
REG
VMS
MENU
ENTER
VOL+
VOL-
UP
DOWN
P.BOOK
CALL LOG
DEL/MUTE
CONF
M1
M2
M3
M4
M5
LINE-1
LINE-2
LINE-3
DND
FORWARD
VMS
PICK UP
REDIAL
HOLD
TRANSFER

الإصلاحات في مجال معاملة البيانات

يتعين على الإنتربول، بصفته منظمة دولية تُعنى بتبادل معلومات شرطية وشخصية حساسة كل يوم، أن يسهر على ضمان معاملة هذه المعلومات وفقا لمعايير واضحة تحفظ حقوق الأفراد. ومبادئ حماية البيانات من قبيل الشفافية والمساءلة وجودة البيانات توفر أساسا من الثقة للبلدان الأعضاء التي تتبادل البيانات عن طريق منظومات الإنتربول.

وفي عام 2016، اعتمدت الجمعية العامة للإنتربول مجموعة إصلاحات تتعلق بآليات الإشراف في الإنتربول. وطرأت تغييرات ملحوظة على قواعد معاملة البيانات في المنظمة وعلى بنية لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول وإجراءات العمل فيها.

والتعديلات التي أدخلت على نظام الإنتربول لمعاملة البيانات تحدد بصورة أوضح توزيع المسؤوليات على جميع المستويات المعنية بمعاملة المعلومات – وهي المكاتب المركزية الوطنية بالنسبة للبيانات التي ترسلها؛ والأمانة العامة فيما يتعلق باستخدام هذه المعلومات وتخزينها؛ والبلدان الأعضاء على صعيدي الإجراءات المتخذة استنادا إلى البيانات التي تتلقاها، وتحديث قواعد بياناتها الوطنية بانتظام.

واستحداث منصب موظف معني بحماية البيانات يوفر أيضا مستوى إضافيا من الإشراف على الصعيد الداخلي. ويضطلع شاغل المنصب بعدد من الوظائف منها رصد التقيد بالقواعد، والتواصل مع سائر الأقسام في الإنتربول ومع لجنة الرقابة على المحفوظات، وتنسيق عمل الموظفين الوطنيين المعنيين بحماية البيانات في المكاتب المركزية الوطنية، وتقديم المشورة لمكاتب حماية البيانات في منظمات دولية أخرى وتبادل الخبرات معها من أجل التخفيف بأفضل صورة ممكنة من حدة المخاطر المحتملة المرتبطة بمعاملة البيانات.

لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول

لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول (لجنة الرقابة) هي هيئة مستقلة مسؤولة عن ضمان امتثال جميع عمليات معاملة البيانات - مثل الأسماء وبصمات الأصابع والبصمة الوراثية - لأنظمة المنظمة. وهي أيضا القناة التي يمكن للأفراد من خلالها تقديم شكاوى أو الاستفسار عن المعلومات المحتفَظ بها عنهم.

وتضمنت مجموعة الإصلاحات التي اعتمدتها الجمعية العامة نظاما أساسيا جديدا للجنة الرقابة أدخل تغييرات جذرية على تشكيلتها وبنيتها وإجراءات العمل فيها. وبموجب النظام الأساسي، أعيد تشكيل لجنة الرقابة فباتت تتضمن هيئتين لتتمكن من الاضطلاع بوظائفها الرئيسية بمزيد من الفعالية:

- هيئة للمشورة والإشراف من أجل ضمان امتثال معاملة البيانات الشخصية من قبل المنظمة لأنظمة الإنتربول، ومن أجل إسداء المشورة بشأن الأنشطة التي تنطوي على معاملة بيانات شخصية؛
- هيئة للطلبات تدرس وتبت طلبات الاطلاع على البيانات و/أو تصحيح البيانات أو حذفها.

وتكفل الإصلاحات أن تكون قرارات لجنة الرقابة نهائية وملزمة للأمانة العامة، وتضع أيضا جدولا زمنيا واضحا لعملية مراجعة الشكاوى من أجل توفير سبل انتصاف فعالة للأفراد بشأن البيانات التي تتعلق بهم والتي يمكن أن تعامَل في منظومات الإنتربول.

النشرات الحمراء وتعاميم الأشخاص المطلوبين

شكّل الإنتربول في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 فرقة عمل مخصصة تضم محامين وضباط شرطة ومحللين وأخصائيين ميدانيين لبحث جميع الشواغل المتصلة بمعاملة البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بنشرات الإنتربول الحمراء. وتدرس فرقة العمل بعناية جميع الطلبات الموجهة للإنتربول لإصدار نشرة حمراء من أجل ضمان امتثالها للقانون الأساسي للمنظمة ولقواعد معاملة البيانات.

وتنظر فرقة العمل في جميع الطلبات بعناية لكفالة امتثالها لقانون الإنتربول الأساسي وأنظمته. وفي إطار عملية الاستعراض التي تقوم بها فرقة العمل المذكورة، يمكن طلب معلومات إضافية من جميع المصادر ذات الصلة من أجل البت في إصدار أو عدم إصدار نشرة حمراء.

المالية

مصدر التمويل الرئيسي للإنتربول هو المساهمة النظامية السنوية التي يسددها كل بلد من بلدانه الأعضاء الـ 190 التي يمكنها أن تقدم أيضا مساهمات إضافية على أساس طوعي إما نقدا أو كخدمات عينية. وتشكل مساهمات البلدان الأعضاء هذه، إلى جانب الإيرادات المتنوعة الأخرى، الميزانية العادية.

ويتلقى الإنتربول أيضا موارد إضافية من جهات مانحة خارجية مثل الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والكيانات الخاصة. ويُستخدَم هذا التمويل الخارجي المصدر لمشاريع محددة ويدار بشكل منفصل في "صناديق ائتمانية وحسابات خاصة". وتشكل الميزانية العادية والصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة مجتمعةً الميزانية الموحدة للإنتربول.

وتخضع الإدارة المالية للمنظمة لإطار قانوني واضح قوامُه القانون العام والنظام العام والنظام المالي. وتُعَدّ بيانات مالية عادية وتخضع لتدقيق خارجي مستقل.

ميزانية 2016

في عام 2016، بلغت إيرادات الميزانية الموحدة للإنتربول 113,7 مليون يورو، باستثناء المساهمات العينية. ويشمل ذلك:

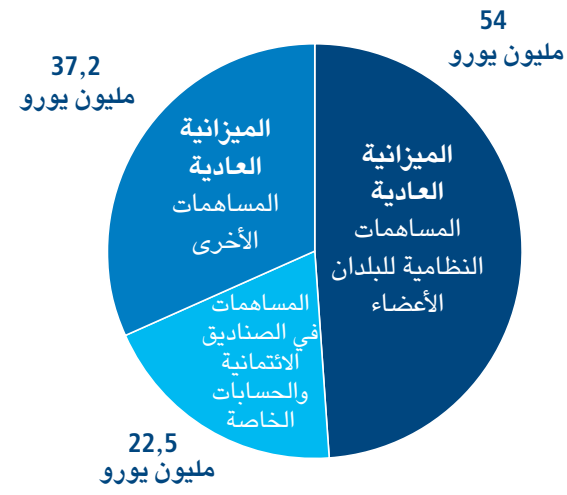

مساهمات البلدان الأعضاء

تسدد بلداننا الأعضاء الـ 190 مساهمات نظامية سنوية إلزامية تستند إلى جدول تناسبي يتفق عليه الأعضاء وتصوت عليه الجمعية العامة سنويا. وتشمل التبرعات الهبات النقدية والمساعدة العينية بما في ذلك إعارة الموظفين والاستخدام المجاني للمعدات أو المكاتب. وتمول مساهمات البلدان الأعضاء التكاليف الجارية للأمانة العامة والمكاتب التابعة لها والعمل الشرطي وأنشطة التدريب والدعم وفقا للأولويات الاستراتيجية والمؤسسية للمنظمة.

المساهمات النظامية للبلدان الأعضاء
2012 - 2016 بملايين اليورو

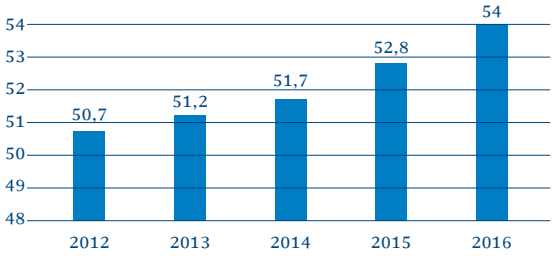

التمويل من مصادر خارجية

مساهمات الجهات المانحة الخارجية التي تنتمي إلى مجموعة من القطاعات المختلفة تتيح للمنظمة الاضطلاع بأنشطة إضافية تكمّل الأنشطة الممولة من الميزانية العادية. وتدار هذه المساهمات وتقدَّم تقارير عنها بصورة منفصلة عن الميزانية العادية، وتودَع في صندوق اتئماني مخصص (صندوق الإنتربول للتعاون الشرطي الدولي) أو في حساب خاص. ويدعم هذا النوع من التمويل أشكالا مختلفة من الأنشطة يتم الاتفاق عليها مسبقا مع المساهمين.

ويتلقى الإنتربول المساهمات من الكيانات العامة – مثل الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات – ومن جهات مانحة خاصة من قبيل الشركات والمؤسسات. وتولي المنظمة الآن الأولوية للقطاع العام بصفته الوجهة الرئيسية التي تنصب عليها جهود جمع الأموال من مصادر خارجية، وتواصل مراجعة وتحسين سياساتها المتعلقة بالتمويل من هذه المصادر لكفالة استيفاء جميع المساهمات وعملية التمويل نفسها الشروط الصارمة للشفافية والتحقق من خلفية الجهات المانحة من أجل حماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

معلومات عن مصادر التمويل الخارجية
التي يمثلها كل قطاع
2012 – 2016 بملايين اليورو

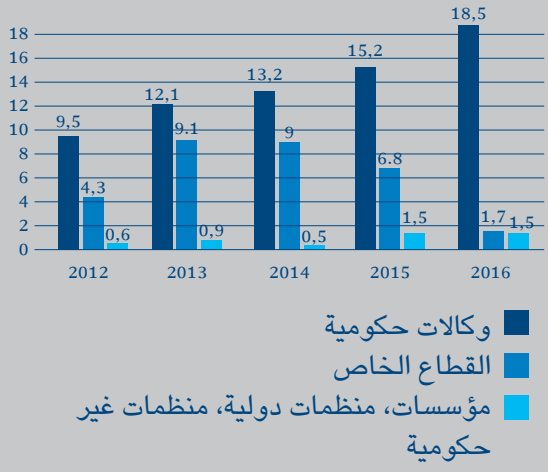

مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أمانا

مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أمانا هي نقطة الالتقاء للمنظمات والأفراد الذين يجمعهم التصور نفسه لضم جهودهم إلى جهود الإنتربول وأجهزة إنفاذ القانون في العالم من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها الجريمة اليوم بشكل مشترك. والمؤسسة كيان مستقل يعمل كنقطة مركزية لتلقّي مساهمات من مصادر خارجية تهدف إلى تمويل برامج وأنشطة الإنتربول لمكافحة الجريمة.

وتعهدت المؤسسة بالمساهمة بمبلغ 50 مليون يورو إلى الإنتربول على فترة خمس سنوات من 2016-2020 بفضل هبة قدمتها الإمارات العربية المتحدة. ومن هذا المبلغ، تلقت المنظمة 10 ملايين يورو في عام 2016.

وستموَّل سبعة مشاريع من هذه المساهمة من دولة الإمارات:

- توفير الأمن للمجتمعات من التهديد الإرهابي؛
- الحد من الجريمة المتصلة بالمركبات؛
- حماية الفئات السكانية الهشة؛
- حماية التراث الثقافي؛
- الجريمة السيبرية: تبادل المعلومات وتوفير منصة لتحليلها بشكل فوري؛
- استهداف تجارة المخدرات غير المشروعة؛
- منع الاتجار بالسلع غير المشروعة والمنتجات الطبية.

أبرز الجوانب التقنية لعام 2016

أداء قواعد البيانات

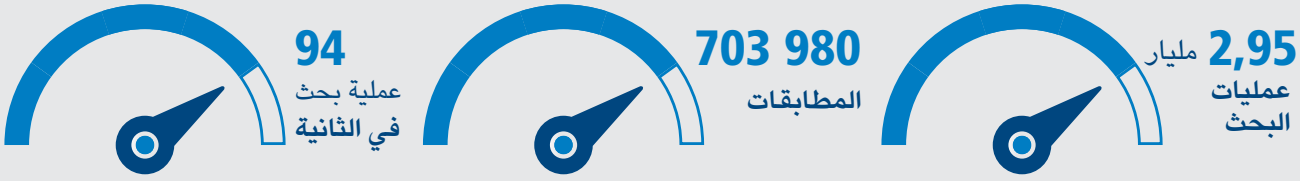

السجلات عمليات البحث المطابقات

النسبة المئوية من المجموع، حسب الأقاليم:

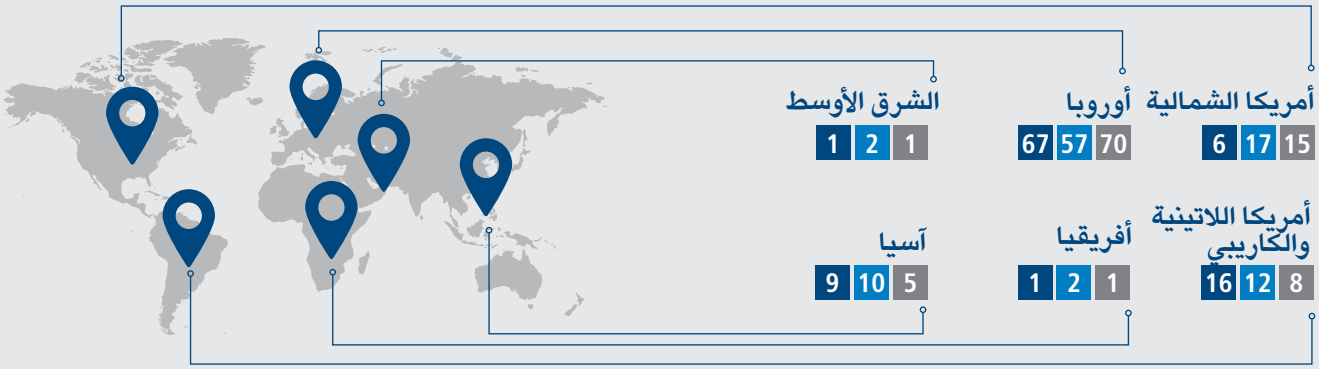

توسيع نطاق منظومة I-24/7

قام العديد من البلدان بتوسيع نطاق الوصول إلى منظومة الاتصالات المأمونة لدى الإنتربول I-24/7 ليشمل أفراد الشرطة في خط المواجهة لتمكينهم من استشارة قواعد البيانات في المنظمة بشكل آني في الميدان.

165 توسيع نطاق منظومة I-24/7 إلى خارج المكاتب المركزية الوطنية

53 عدد البلدان التي تستخدم تكنولوجيا منظومة مايند (النقالة)

74 عدد البلدان التي تستخدم تكنولوجيا منظومة فايند (الثابتة)

مشاريع توسيع نطاقها في المستقبل:

7 مشاريع 31 بلدا

190
بلداً عضواً

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أروبا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا - غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانتا لوسيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت مارتن، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سوريا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفاتيكان، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيتنام، فيجي، الفلبين، قبرص، قيرغيزستان، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لاوس، لبنان، لتوانيا، لشتنشتاين، لكسمبرغ، ليبيا، ليبريا، ليسوتو، مالديف، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

حقوق التأليف والنشر محفوظة للإنتربول، 2016

مصادر الصور: الإنتربول، Thinkstockphoto
طُبع هذا التقرير على ورق مصنوع من أخشاب مصدرها غابات تدار وفقا لمبدأ الاستدامة.

الإنتربول

الأمانة العامة
200, quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
الهاتف: 00 70 44 72 4 33+
الفاكس: 63 71 44 72 4 33+

WWW.INTERPOL.INT INTERPOL_HQ @INTERPOL_HQ INTERPOLHQ INTERPOLHQ